فعالية السياسات الحكومية فى مواجهة الأزمات:

دراسة تحليلية على صنع القرار المصرى فى إدارة أزمة كورونا

أحمد فتحى أحمد محمد السقارى

باحث دكتوراه العلوم السياسية

كلية الدراسات الآسيوية العليا – جامعة الزقازيق

إشراف:

أ.د/ كريم سيد عبد الرازق
أستاذ العلوم السياسية
جامعة الأسكندريـــــة

أ.د/ إيمان نور الدين الشامى
أستاذ العلوم السياسية
جامعة قناة السويس

المستخلص:

اجتاحت أزمة كورونا العالم في نهاية ٢٠١٩،مما أحدث تهديدًا غير مسبوق للأمن القومى على مستوى العالم،وقد استجابت مصر سريعًا للأزمة،واتخذت قرارات استراتيجية لمواجهة تداعياتها،وقد تأثرت السياسة المصرية بشكل كبير بأزمة كورونا على المستويين الداخلي والخارجي،حيث أظهرت القيادة السياسية مرونة كبيرة في إدارة الأزمة،فعلى المستوى الداخلي،حرصت الدولة على اتخاذ إجراءات صارمة لمواجهة الأزمة،شملت فرض الإجراءات الإحترازية وتوجيه الدعم للأسر والفئات المتضررة،ما عكس قدرة الحكومة على توجيه موارد الدولة بطريقة فعّالة لضمان إستمرار الخدمات الأساسية،مع التركيز على التنسيق بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدنى،ما ساعد في تعزيز الثقة بين الدولة والمواطنين،أما على المستوى الخارجي،كان لمصر دور محوري في التفاعل مع المجتمع الدولي لمواجهة تداعيات الأزمة،فقد عمدت الحكومة إلى تعزيز العلاقات الدبلوماسية والتعاون مع دول العالم والمنظمات الدولية لضمان دعم الموارد الطبية،مثل اللقاحات والمعدات الطبية،كما اتخذت مصر مواقف دبلوماسية متوازنة في الإستجابة والتنسيق مع الدول الكبرى حول سبل مواجهة الأزمة،مع الحفاظ على موقفها الثابت في تحقيق مصالحها الوطنية في ظل الأزمة العالمية.

الكلمات الدالة:أزمة كورونا– القيادة السياسية–اللجنة العليا–صناعة القرار–الفئات الضعيفة.

Abstract:

The COVID-19 crisis, which emerged at the end of 2019, posed an unprecedented threat to global national security. Egypt responded swiftly with strategic decisions to address the crisis's impacts. The pandemic had a significant influence on Egyptian policy both domestically and internationally. Domestically, the government implemented strict precautionary measures and provided support to affected families, effectively managing resources to maintain essential services while fostering cooperation between state institutions and civil

society—enhancing public trust. Internationally, Egypt played a key role by strengthening diplomatic ties and collaborating with global partners and international organizations to secure medical supplies, including vaccines. It also adopted a balanced diplomatic approach, maintaining its national interests while actively engaging in global crisis response efforts.

Keywords: COVID-19 – national security– Egyptian policy.

مقدمة:

واجهت الحكومة المصرية ضغوطاً كبيرة على المستوى السياسى والإقتصادى والإجتماعى والصحى بسبب أزمة كورونا،وقامت الحكومة باتخاذ إجراءات عاجلة تضمنت فرض حظر التجوال وتعزيز الإجراءات الصحية،بالإضافة إلى تقديم دعم مالي للأسر الأكثر تضرراً،فقد ظهرت تحديات في تنفيذ تلك الإجراءات،خاصة في المناطق ذات البنية التحتية الضعيفة والفئات الإجتماعية الأكثر هشاشة.

وإتخذت الإدارة المصرية في مواجهة أزمة كورونا سلسلة من الإجراءات العاجلة لإدارة الأزمة على كافة المستويات،فبدأت بإغلاق المدارس والجامعات،وتقليص ساعات العمل،وفرض حظر تجوال جزئي،كما أصدرت توجيهات صارمة بخصوص التباعد الإجتماعي وإرتداء الكمامات في الأماكن العامة،ساعدت تلك الإجراءات في تقليل معدل إنتشار الفيروس بشكل كبير،لكنها أثرت سلبًا على العديد من القطاعات الإقتصادية.

فقد أثرت الأزمة بشكل كبير على الأمن القومي المصري من خلال الضغط على النظام الصحي،الذي واجه تحديات كبيرة في التعامل مع العدد المتزايد من الإصابات،وإتخذت الحكومة إجراءات لتعزيز قدرات المستشفيات الحكومية وزيادة إنتاج المستلزمات الطبية مثل أجهزة التنفس الصناعي والكمامات،وعلى الجانب الإجتماعي ساهمت الأزمة في زيادة الوعي بأهمية التضامن الاجتماعي،ولكنها كشفت عن الفجوات في تقديم الخدمات الأساسية لبعض الفئات الأكثر ضعفًا

إشكالية البحث:

تتمثل في فهم كيفية إتخاذ الحكومة لقرارات سياسية وإجتماعية خلال الأزمة،وتحديد العوامل المؤثرة على تلك القرارات،كما تسعى لإستكشاف تأثير العوامل السياسية والإقتصادية والإجتماعية على صنع القرار،ودور الفاعلين من الحكومة والمجتمع المدني في تنفيذ تلك السياسات،مع إستخلاص الدروس المستفادة لتعزيز فعالية السياسات الحكومية،وتحسين إستجابة الحكومة للأزمات الصحية المستقبلية.

ما تم عرضه أعلاه يطرح إشكالية البحث المتمثلة في السؤال التالي:إلى أى مدى نجحت مصر فى إدارة أزمة كورونا رغم التحديات التى واجهتها؟وكيف تم صناعة القرار فى إدارة الأزمة متاثرا بكافة العوامل المحيطة؟كما يطرح تساؤلات حول إمتلاك مصر للمقومات اللازمة لإدارة الأزمات المستقبلية ذات التأثير المحتمل.

تساؤلات البحث:

تساعد تلك التساؤلات في توجيه البحث وتقديم تحليل شامل حول فعالية السياسات الحكومية في مواجهة أزمة كورونا،وتقديم رؤى لتحسين الإستجابة للأزمات المستقبلية،على النحو التالى:

١- ما المفاهيم والأبعاد المتعلقة بأزمة كورونا(**COVID-19**)،والعلاقة بين تلك المفاهيم؟
٢- ما تداعيات أزمة كورونا على الأمن القومى المصرى بأبعاده ومجالاته المختلفة؟
٣- ما مستويات صناعة وإتخاذ القرار وأثره على إدارة أزمة كورونا فى مصر؟
٤- ما التحديات التي واجهت الحكومة المصرية فى إدارة أزمة كورونا؟
٥- ما دور القوات المسلحة،والأجهزة التنفيذية فى إدارة الأزمة؟
٦- ما سياسات الحكومة المصرية فى إدارة الأزمة؟وكيف أثرت على الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع المصري؟
٧- ما دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة الأزمة،وكيف ساهمت في تقديم الدعم والرعاية؟
٨- ما الإستراتيجيات التي يمكن إعتمادها لتحسين السياسات في حالات الطوارئ المستقبلية؟

أهمية البحث:

أ-الأهمية النظرية:

-يوفر **البحث** إطارًا نظريًا غنيًا لفهم إستجابة الحكومة المصرية في إدارة أزمة كورونا،بإعتبارها أحد أهم الأزمات الدولية التى أثرت بتداعياتهاعلى العالم أجمع.

-حيث يساعد **البحث** في بناء قاعدة معرفية حول كيفية تأثير الأزمات الصحية الكبرى على صناعة القرار،عبر تحليل الإستجابة الحكومية.

-ويتيح **البحث** فهم العوامل النظرية المؤثرة في صناعة القرارات الحكومية خلال الأزمات،مثل الضغط السياسى والإقتصادي والإجتماعي.

-كما يساهم **البحث** في تطوير نماذج تحليلية جديدة يمكن إستخدامها في دراسة إستجابة الحكومات في أوقات الأزمات المستقبلية،مما يعزز من أهمية البحث في هذا المجال ويغني الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بإدارة الأزمات.

ب- الأهمية التطبيقية:

-يساهم **البحث** في تحسين الإستجابة الحكومية للأزمات المستقبلية من خلال تقديم توصيات قائمة على الأدلة المستخلصة من الأزمة الحالية،حيث يركز البحث على تقييم فعالية السياسات المتبعة في مصر خلال أزمة كورونا على كافة المستويات،وتحديد الثغرات في النظام السياسى والإقتصادى والإجتماعي والصحي،تلك التوصيات يمكن أن تساهم في تحسين الإستجابة للأزمات المستقبلية،سواء في تعزيز الجاهزية أو تحسين التنسيق والتعاون بين مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية في صياغة السياسات وتطبيقها بشكل فعال، مما يعزز قدرة الحكومة على الاستجابة للأزمات بشكل أسرع وأكثر فعالية،ويعزز من قدرات صناع القرار فى إدارة الأزمات فى مراحلها المختلفة.

أهـــــداف البحث:

١- تهدف دراسة صناعة القرار المصري في إدارة أزمة كورونا إلى فهم آلية إتخاذ القرارات الحكومية خلال الأزمة.

٢- وتقييم فعالية الإستجابة السياسية والإقتصادية والصحية ،وتحليل تأثير تلك القرارات على مختلف القطاعات بالدولة.

٣- كما يسعى البحث إلى تسليط الضوء على التحديات التي واجهت صانعي القرار،مثل ضغوط المجتمع والموارد المحدودة،وتقييم دور التواصل والشفافية في تعزيز الثقة العامة.

٤- كما يهدف البحث إلى تحديد الدروس المستفادة لتحسين إدارة الأزمات في المستقبل.

مناهج البحث:

-**المنهج الوصفي:**يُسهم في تحليل السياسات الحكومية وتأثيرها على المجتمع لفهم آثار الأزمة، مما يعزز تقييم فعالية الإستجابة،ويقدم توصيات مبنية على الأدلة لتحسين السياسات المستقبلية

-**المنهج التحليلي:**يُساعد في فهم العلاقات السببية بين السياسات الصحية والنتائج الإجتماعية، مما يساعد في كشف الثغرات والقصور في الإستجابة الحكومية.

-**منهج صنع القرار**:يعتمد على تحليل المراحل المختلفة لعملية صنع القرار ،بدءً من إكتشاف الأزمة وصولاً إلى تنفيذ السياسات،ويركز على فهم كيف قامت الحكومة المصرية بتقييم البدائل المتاحة وإستجابتها للتحديات التي فرضتها الأزمة،مع تحليل المعطيات المتعلقة بالقرارات المتخذة،مثل فرض إجراءات الإغلاق وتوسيع خدمات الرعاية الصحية،لتقييم فعاليتها وتأثيرها على الفئات المستضعفة.

نطاق وحدود البحث:

-**الحدود الزمانية:**ركز الباحث على عرض أزمة كورونا وأبعادها،وكيفية إداراتها خلال الفترة من٢٠١٩م،وحتى عام٢٠٢٥م(الفترة منذ إكتشاف الفيروس وبداية الأزمة مروراً بتفعيل السياسات الحكومية فى مواجهة الأزمات حتى مرحلة إنحسار الأزمة والتعايش الآمن معها).

-**الحدود المكانية:**التركيزعلى دراسة صنع القرار فى إدارة أزمة كورونا بجمهورية مصر العربية.

الدراسات السابقة:

١- محمد شادى،تأثير كورونا على الإقتصادين العالمى والمصرى وإستراتيجيات المواجهة،هدفت الدراسة إلى تحليل الأثر الإقتصادي لأزمة كورونا على الإقتصادين العالمي والمصري،مع التركيز على التحديات التي واجهتها مصر نتيجة لتداعيات الأزمة،وإستكشاف الإستراتيجيات التي إعتمدتها الحكومة المصرية للتعامل مع تلك الأزمة،سواء على مستوى السياسات الاقتصادية،مثل دعم القطاعات المتضررة،أو على مستوى الإجراءات المالية والاقتصادية، مثل التحفيزات الحكومية وخطط التعافي(١).

٢- ماجدة شاهين،الإقتصاد المصري وأزمة فيروس كورونا المستجد(كوفيد-١٩)،أزمة وباء فيروس كورونا المستجد وتداعياته المحلية والإقليمية والدولية،هدفت الدراسة إلى تحليل تأثيرات أزمة كورونا على الإقتصاد المصري على مختلف الأصعدة،بما في ذلك التأثيرات المحلية والإقليمية والدولية،وإستكشاف التداعيات الإقتصادية للأزمة،مثل إنخفاض النمو الإقتصادي،تأثيرها على القطاعات الرئيسية مثل السياحة والصناعة والتجارة،وأثرها على سوق العمل في مصر،كما ركزت على إستراتيجيات المواجهة التي إتبعتها الحكومة المصرية للتخفيف من آثار الأزمة،بما في ذلك الإجراءات المالية والإقتصادية والسياسات الصحية(٢).

٣- غادة عبد العال،نسمة عبد العزيز،المعوقات التى تواجه الأطقم الطبية عن التعامل مع مرضى فيروس كورونا المستجد،دراسة مطبقة على مستشفى العزل فى ملوى محافظة المنيا،هدفت الدراسة إلى تحليل التحديات والصعوبات التي يواجهها الكادر الطبي أثناء تقديم الرعاية الصحية لمرضى كورونا،وذلك من خلال دراسة ميدانية على مستشفى العزل في ملوى بمحافظة المنيا،وركزت الدراسة على المعوقات المتعلقة بالتجهيزات الطبية،نقص الموارد،الضغط النفسي والإرهاق البدني للأطقم الطبية،بالإضافة إلى مشكلات التنسيق والإتصال بين الفرق الطبية،وقدمت الدراسة توصيات لتحسين بيئة العمل في

(١) محمد شادى،تأثير كورونا على الاقتصادين العالمى والمصرى واستراتيجيات المواجهة المرصد المصرى،المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية،نشر بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٣،متاح على الرابط: www.ecsstudies.com

(٢) ماجدة شاهين،الاقتصاد المصري وأزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد١٩)،أزمة وباء فيروس كورونا المستجد وتداعياته المحلية والإقليمية والدولية،المجلس المصري للشئون الخارجية،٢٠٢٠.

المستشفيات، وتوفير الدعم للعاملين في المجال الصحي لمواجهة الجائحة بشكل أكثر فعالية[١]

الجديد فى البحث:

يسلط البحث الضوء على تداعيات أزمة كورونا على مختلف أبعاد الأمن القومي،مع التركيز على دور صنع القرار المصرى في إدارة الأزمة،وتأثير إتجاهات صناع القرار في إستجابة الحكومة،كما يتناول تحليل إستراتيجية مصر كنموذج للإدارة الرشيدة،حيث تتبع مراحل الأزمة وتطوراتها،ويستعرض القرارات السياسية التي إتخذتها الحكومة في سياق تداعيات الأزمة،كما قدم البحث منهجًا إستراتيجيًا،يركز على التأثيرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية لصنع القرار،فضلاً عن تناول البحث التقييم النقدي للقرارات الحكومية،وتحليل فعالية الإستراتيجيات الحكومية في سياق الأزمات،مما يعزز من الشفافية والمساءلة السياسية في إدارة الأزمة.

كما يركز البحث على آليات إتخاذ القرار داخل الحكومة المصرية،حيث تعرض كيفية تأثير تلك القرارات في التعامل مع الأزمات السياسية والإدارية جنبًا إلى جنب مع التحديات الطبية والإجتماعية،مع إبراز فعالية السياسات الحكومية في مواجهة الأزمة،بما يعكس نجاح مصر في إدارة الأزمة بمختلف جوانبها،حيث قدم البحث منظورًا شاملاً لا يقتصر على التحليل الإقتصادي والإجتماعي فقط،بل تناول صنع القرار السياسي،موفرًا رؤية نقدية حول مدى إستجابة الإستراتيجيات الحكومية في مواجهة الأزمات.

تقسيم البحث:

تحقيقاً لتساؤلات البحث والوصول إلى الأهداف الرئيسية من إعداده،سيتم تناول البحث من خلال أربع فصول وخلاصة عامة وتوصيات كالآتى:

الفصل الأول:أزمة كورونا وتأثيرها على الأمن القومى المصرى:

(١) **المبحث الأول:**الإطار المفاهيمى للدراسة والعلاقات بين المفاهيم.

(٢) **المبحث الثان:**ملابسات ظهور فيروس كورونا فى مصر،وأبعاد مواجهته.

(٣) **المبحث الثالث:**تأثير الأزمة على مجالات الأمن القومي المصرى.

(١) غادة عبد العال،نسمة عبد العزيز،المعوقات التى تواجه الأطقم الطبية عن التعامل مع مرضى فيروس كورونا المستجد،دراسة مطبقة على مستشفى العزل فى ملوى محافظة المنيا،مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية،العدد(٥٦)،كلية الخدمة الإجتماعية،جامعة حلوان،مصر،٢٠٢١.

الفصل الثاني:تداعيات الأزمة وصناعة القرار المصرى فى إدارتها:

(١) **المبحث الرابع:**التأثيرات طويلة المدى لأزمة كورونا على المجتمع المصرى.

(٢) **المبحث الخامس:**صناعة القرار المصرى فى إدارة الأزمة.

الفصل الثالث:الإستراتيجية المصرية لمواجهة أزمة كورونا والتحديات التى واجهتها:

(١) **المبحث السادس:**الإستراتيجيات والسياسات المتبعة في مصر ومراحل إدارة أزمة كورونا.

(٢) **المبحث السابع:**التحديات التي واجهت السياسات المصرية خلال أزمة كورونا.

الفصل الرابع:تقييم فعالية السياسات وآليات تنفيذها:

(١) **المبحث الثامن:**التحليل النقدي وتقييم فعالية السياسات المتبعة في مواجهة أزمة كورونا في مصر

(٢) **المبحث التاسع:**إستراتيجيات لتحسين السياسات وآليات الأجهزة التنفيذية فى إدارة الأزمة فى مصر

(٣) **المبحث العاشر:**خطة إعادة التشغيل وأثرها على الإقتصاد المصرى.

الفصل الأول:أزمة كورونا وتأثيرها على الأمن القومى المصرى

تعتبر فعالية السياسات الحكومية في مواجهة الأزمات من العوامل الأساسية التي تحدد قدرة الدولة على التكيف مع الظروف الطارئة والتخفيف من تداعياتها السلبية،فكانت أزمة كورونا أحد أبرز التحديات التي إختبرت قدرة الحكومة على اتخاذ قرارات سريعة وفعالة في مواجهة أزمة صحية عالمية غير مسبوقة،وتعد مصر من بين الدول التي تأثرت بشكل كبير بتداعيات تلك الأزمة،مما إستدعى إتخاذ مجموعة من الإجراءات الإستراتيجية للتعامل معها.

المبحث الأول:الإطار المفاهيمى للدراسة،العلاقات بين المفاهيم:

يتضمن الإطار المفاهيمي لدراسة صناعة القرار في إدارة أزمة كورونا في مصر كيفية صناعة وإتخاذ القرارات من قبل الفاعلين الرئيسيين في الأزمة(الحكومة،المجتمع المدني،وغيرها)، وتحديد الأسس التي بنيت عليها تلك القرارات في ضوء المعلومات

المتاحة،والتحديات التي واجهتها الحكومة،والآثار المترتبة على تلك القرارات،ويتضمن هذا الإطار فهماً للعديد من المفاهيم الأساسية،منها:

- **الأزمة**:نقطة تحول فى موقف مفاجئ يؤدى إلى أوضاع غير مستقرة مما يهدد المصالح القومية والبنية الأساسية ويحدث نتائج غير مرغوب فيها وكل ذلك فى وقت قصير ويلزم إتخاذ قرار محدد للمواجهة تكون فيه الأطراف المعنية غير مستعدة أو غير قادرة على المواجهة(١).
- **إدارة الأزمة**:سلسلة من الإجراءات التى يقوم بها فريق إدارة الأزمات لمجابهة الأحداث بدءً من وقوعها وحتى إنتهاؤها وتتطلب إتخاذ قرارات سريعة تعتمد على البيانات والمعلومات المتوفرة وردود الأفعال المتوقعة لأطراف أخرى فى الأزمة(٢).
- **التهديدات**:تعارض المصالح والغايات القومية إلى مرحلة يتعذر منها إيجاد حل سلمى يوفر للدولة الحد الأدنى من أمنها السياسى والإقتصادى والإجتماعى والأمنى،مع عدم قدرة الدولة على موازنة الضغوط الخارجية،مما قد يضطر الأطراف المتسارعة إلى اللجوء لإستخدام القوة المسلحة للحفاظ على أمنها القومى،وقد يكون التهديد دائماً أو مؤقتاً،كما قد يكون مباشراً أو غير مباشر(٣).
- **التحديات**:المصاعب التى تواجه الدولة،وتحد من معدل نموها وتشكل حجرة عثرة أمام تقدمها،ويؤثر على تحقيق التنمية،ولايصل التحدى إلى مرحلة الصراع المسلح(٤)
- **المخاطر**:إحتمال مواجهة خطر أو معاناة من ضرر،أوعدائيات مستقبلية لم تظهر حتى الآن،وتشكل تهديدا للأمن القومى(١)،وتعد المخاطر نواتج للأخطار الناتجة عن الأزمات والكوارث.

(١) فيصل بن يحيى عطيه حكمى،دور علم المستقبليات فى إدارة الأزمات والكوارث،بحث إجازة زمالة كلية الدفاع الوطنى،أكاديمية ناصر العسكرية العليا،٢٠١٦،صـ٣٠.

(٢) عبد الله بن فضل على الشهرى،نحو إستراتيجية وطنية لمواجهة الأزمات فى المملكة العربية السعودية،رسالة دكتوراه الفلسفة فى الإستراتيجية الوطنية، كلية الدفاع الوطنى،أكاديمية ناصر العسكرية العليا،٢٠١٢،صـ١٧.

(٣) أسماء سلامى،الإعلام والإتصال كفاعل إستراتيجى فى إرساء مبادئ الحوكمة البيئية فى ظل المخاطروالأزمات الراهنة:الواقع والمأمول، المجلة العربية فى العلوم الإنسانية والإجتماعية،العدد(٢٥)،جامعة قسطنطينية،الجزائر٢٠١٦،صـ٧.

(٤) بهاء الدين الحريشى،مجالات الأمن القومى خلال المرحلة الراهنة،مجلة السياسة الدولية،العدد(٢١٤)،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،القاهرة، ٢٠١٨،صـ٢٢٣.

- **تعريف القرار**:إختيار واعى يتخذه صاحب القرار من بين مجموعة من البدائل المتاحة أمامه وبشكل علنى بهدف حل مشكلة ما[٢]،كما يعرف القرار بأنه الإختيار الرشيد لبديل معين من البدائل المتاحة بالإعتماد على معايير عقلانية يستند إليها عند إجراء عمليات التقييم والموازنة والترجيح والمفاضلة النهائية بين مختلف البدائل التى يطرحها الموقف[٣].
- **عملية صنع القرار**:تعرف بأنها تحليل وتقييم كافة المتغيرات المشتركة والتي تخضع للفحص والتدقيق لإدخالها وإخضاعها للقياس العلمي من خلال معادلات البحث العلمي والنظرية العلمية والأساليب الكمية والإحصائية بغرض الوصول إلى نتيجة والخروج بإستنتاجات وتوصيات لتطبيق تلك الحلول،وإختيار البديل الأنسب من بين عدة بدائل بعد دراسة موسعة وتحليل جوانب المشكلة موضوع القرار ،وتعد عملية صنع القرار عملية فنية وذهنية فى آن واحد،إذ أنها تحتاج إلى الإلمام الكافى بالجوانب الفنية والمعلومات الدقيقة عن الموضوع، وتحتاج إلى مهارات عالية فى التنظيم والتحليل والمفاضلة بين البدائل وإختيار البديل الأنسب[٤].
- **مفهوم إتخاذ القرار**:يعرف بأنه عملية تفضيل بديل مناسب من بين عدد من البدائل، وبعد ذلك يقوم متخذ القرار بتحديد المشكلة وتحديد بدائلها وحلها،فإتخاذ القرار ليس مرادفًا لصنع القرار ،فمرحلة إتخاذ القرار هي خلاصة ما يتوصل إليه صناع القرار من معلومات،وأفكار حول المشكلة القائمة،ومن ثم فإن إتخاذ القرار يعتبر أحد أهم مراحل صنع القرار ،بل هو نتاج عمليه صنع القرار ذاتها[٥].

(١) درعان بن مبارك ماجد الدوسرى،رؤية مستقبلية لإدارة الأزمات والكوارث فى المملكة العربية السعودية فى ظل المتغيرات المعاصرة،رسالة دكتوراه الفلسفة فى الإستراتيجية القومية،كلية الدفاع الوطنى،أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ٢٠١٩،صـ٧.

(٢) سلام على أحمد المشهدانى،صنع القرار السياسى فى الولايات المتحدة الأمريكية،رسالة ماجيستير غير منشورة،كلية القانون والسياسة،الأكاديمية العربية المفتوحة،الدنمارك،٢٠١٣،صـ ١١.

(٣) سعد عبيد علوان السعيدى، أثر المصلحة الإقتصادية فى إتخاذ القرار السياسى الخارجى"دراسة نماذج مختارة"،رسالة ماجيستير غير منشورة،كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين، بغداد،العراق،٢٠٠٢م،صـ٥٤.

(٤) جواد العاني ،العملية الادارية وتكنولوجيا المعلومات،اثراء للنشر والتوزيع، ط١،عمان،الأردن ،٢٠٠٨م،صـ٢٢.

(٥) هيثم محمد شوقى،إستراتيجية مقترحة لصنع واتخاذ القرار باستخدام تكنولوجيا المعلومات لتحقيق متطلبات الأمن القومي المصري منذ عام ٢٠١٤،رسالة ماجستير العلوم السياسية والاستراتيجية،كلية الدفاع الوطنى،أكاديمية ناصر العسكرية العليا،٢٠٢٢،صـ

العلاقات بين المفاهيم:

يمكن تحليل العلاقات بين تلك المفاهيم في سياق البحث،على النحو التالى:

- **صناعة القرار**:تُعد المحور الرئيسي الذي تتقاطع عنده مختلف أبعاد إدارة الأزمات،حيث تُبنى إستراتيجيات المواجهة على جودة وكفاءة القرارات المتخذة في الوقت المناسب، فصانع القرار هو من يُحدد السياسات والأدوات التنفيذية للتعامل مع **أزمة كورونا** وفق أولويات وتقديرات دقيقة(١).
- **مؤسسات إتخاذ القرار**:تعمل تلك المؤسسات ضمن منظومة منسقة تتفاعل فيها صناعة القرار مع إدارة الأزمات والمعلومات المتاحة،فقد مثلت **أزمة كورونا** الإطار الذي تجسدت فيه تلك المفاهيم،إذ ظهرت الحاجة لتكامل الجهود المؤسسية،والإستناد إلى معطيات دقيقة،وصياغة قرارات رشيدة،ما شكّل تجربة حقيقية لقياس **فعالية السياسات** الحكومية المصرية في مواجهة الأزمات(٢).
- **أزمة كورونا** تُمثّل السياق العملي الذي تجتمع فيه المفاهيم النظرية للبحث بشكل مترابط،حيث إندمجت **صناعة القرار مع إدارة الأزمات**،وتفاعلت معها مؤسسات الدولة في ضوء ما توفر من معلومات وبيانات دقيقة،حيث أظهرت الأزمة كيف يمكن لتكامل تلك العناصر أن يُحدث فارقًا في **فعالية الإستجابة** الحكومية،إذ باتت القرارات تُبنى على تحليل سريع ومتواصل للواقع،وتُنفّذ عبر مؤسسات متعددة تعمل وفق منطق تنسيقي شامل.

المبحث الثان:ملابسات ظهور فيروس كورونا فى مصر وأبعاد مواجهته:

ملابسات ظهور فيروس كورونا فى مصر:

أعلنت وزارة الصحة والسكان المصرية،ومنظمة الصحة العالمية،يوم الخميس٢٠٢٠/٣/٥ إكتشاف حالة إيجابية لفيروس كورونا لمواطن

(١) سعد بن عليوي الهذلي،مهارات القائد الأمني في إتخاذ القرار في الظروف الطارئة،دراسة ماجستير،أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية،السعودية،٢٠٠٢م،صـ١٨.

(٢) خالد إسماعيل سرحان،دور المعلومات فى عملية صنع القرار السياسى الخارجى فى الولايات المتحدة الأمريكية،رسالة ماجيستير غير منشورة،كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد،بغداد، العراق،٢٠١٠م،صـ٧.

مصري(٤٤عاما)عائد لمصر من صربيا مروراً بفرنسا"ترانزيت لمدة١٢ساعة"،وتم نقله إلي مستشفي العزل لتلقي الرعاية الطبية اللازمة[١]،فتم علي الفور إبلاغ منظمة الصحة العالمية،وإتخاذ كافة الإجراءات حيال المخالطين للحالة،وأصبحت تلك الحالة الثالثة الإيجابية،بعد الإعلان عن الحالة الأولى بتاريخ١مارس٢٠٢٠ لشخص أجنبى،والثانية بتاريخ ٣مارس٢٠٢٠ لشخص أجنبى في مصر تم إحالته إلي مستشفي العزل[٢]،حيث تم إبلاغ المنظمة وإتخاذ كافة الإجراءات ونقل الحالة بسيارة إسعاف ذاتية التعقيم إلي مستشفي العزل،وقد عقد الرئيس"**السيسى**" إجتماعاً تناول الإستراتيجية المصرية لمواجهة أزمة كورونا وتداعياتها،وإستعدت الدولة المصرية بعدة سيناريوهات لإدارة الأزمة،وذلك بالتنسيق الكامل مع منظمة الصحة العالمية

أبعاد مواجهة أزمة كورونا في مصر:

واجهت الحكومة المصرية تحديات كبيرة نتيجة أزمة كورونا،مما أستدعي إتخاذ إجراءات شاملة تناولت كافة أبعاد الأمن القومى،وتطلب النجاح في إدارة تلك الأزمة تكامل الجهود بين الحكومة والمجتمع المدنى لتوفير الرعاية الصحية اللازمة ودعم الفئات الضعيفة، **وشملت تلك الأبعاد:**

-**البعد السياسى:**

إرتبطت فعالية السياسات الحكومية في إدارة الأزمة بقدرتها على موازنة التحديات الإقتصادية مع الحفاظ على الإستقرار السياسي،حيث تبني صناع القرار المصرى إستراتيجيات شاملة تشمل الإستجابة الصحية إلى جانب التحفيز الإقتصادي،مما ساعد على تقليل التأثيرات السلبية على المواطنين والحفاظ على إستقرار الدولة في إدارة الأزمة[٣]،فقد أثرت الأزمة بشكل كبير على العلاقات السياسية بين الدول،وأدت تداعيات الأزمة إلى تغييرات في التحالفات الدولية،وكذلك في التعاون بين الحكومات لمواجهة الأزمة،وكان من الضروري لمتخذ القرار المصرى إتخاذ قرارات سياسية

(١) تقرير عن جائحة فيروس كورونا في مصر ٢٠٢٠ ،كلية الدفاع الوطنى،أكاديمية ناصر العسكرية العليا،٢٠٢١.

(٢) فيروس كورونا:اكتشاف أول حالة لمصاب بالفيروس في مصر والتي تعود لشخص أجنبي،بي بي سي عربي،نشرت بتاريخ ١٤/٢/٢٠٢٠، https://bbc.in/3rxpvdy

(٣) الوليد احمد طلحة،التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية،صندوق النقد العربى،٢٠٢٠،صـ٤٤.

إستراتيجية للحفاظ على الإستقرار الداخلي وتعزيز العلاقات الدبلوماسية مع الدول[١]،بما في ذلك الحصول على اللقاحات والمعونات.

-**البعد الإقتصادي:**

فقد شهدت مصر تحديات ضخمة بسبب تأثير الإغلاق العالمي على القطاعين الصناعي والتجاري،وتوقف حركة السياحة،ما إنعكس سلبًا على النمو الإقتصادي وزيادة معدلات البطالة،ورغم تلك الصعوبات،أظهرت السياسات الحكومية المصرية مرونة إستثنائية من خلال تحفيز القطاعات المتضررة،وتقديم دعم مباشر للعمالة غير المنتظمة،وتوسيع نطاق الإعانات المالية،كما تم العمل على تنشيط الإقتصاد الرقمي وتعزيز التحول إلى العمل عن بُعد في العديد من القطاعات.

-**البعد الصحي:**

فقد عكست إستجابة مصر الصحية تعاونًا مشتركًا بين الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات الدولية،وحرصت على تسريع وتيرة العلاج والوقاية بما ساهم في تخفيف العبء عن النظام الصحي،وعكست فعالية السياسات الصحية المتبعة في مواجهة الأزمة،مما تطلب تفعيل إستجابة شاملة ومتكاملة تشمل الخدمات الصحية، الإختبارات، العلاج،واللقاحات،حيث واجه القطاع الصحي في مصر تحديات ضخمة،بدءًا من الضغط على المستشفيات والأطقم الطبية وصولًا إلى نقص الموارد في مرحلة مبكرة من الأزمة،ومع تفشي الفيروس،سارعت الحكومة المصرية إلى تطوير إستجابة صحية فعالة من خلال تعزيز البنية التحتية الصحية وتوفير المستلزمات الطبية،كما تم تخصيص مستشفيات لعزل المصابين،مع توسيع نطاق الفحوصات لتشخيص الحالات بشكل سريع،مما ساعد في إحتواء إنتشار الفيروس من خلال تتبع الحالات المخالطة وتوفير العلاج المبكر.

(١) آية عصام الدين محمد مبارك،تأثير الأزمات الدولية فى إعادة هيكلة النظام الدولى"دراسة حالة أزمة كورونا"،مجلة البحوث المالية والتجارية،كلية التجارة،جامعة بورسعيد،المجلد (٢٢)،العدد(١)، ٢٠٢١م،صـ١٤.

كما تم تفعيل الخطط العلاجية وفقًا لأحدث البروتوكولات الطبية،وتوفير الأدوية اللازمة لعلاج المرضى وفقًا للمعايير العالمية،مع تكثيف التوعية الصحية للمواطنين حول سبل الوقاية،كما قامت الحكومة بتنظيم شراكات مع دول ومنظمات دولية للحصول على اللقاحات بشكل سريع،مع بدء حملة التطعيم الوطني لتقليص عدد الإصابات والوفيات،وإعطاء الأولوية للعاملين في القطاع الصحي والفئات الأكثر ضعفاً[١].

-**البعد الإجتماعي:**

عكس البعد الإجتماعى حجم التحديات التي فرضتها الأزمة على المجتمع المصري،حيث كانت الحاجة إلى إستراتيجيات دعم إجتماعي جزءًا لا يتجزأ من السياسات الحكومية لمواجهة الأزمة وتحقيق إستقرار إجتماعي وسط الظروف الإستثنائية،فقد أثرت الأزمة على الفئات الضعيفة في المجتمع،بالإضافة إلى التأثيرات النفسية والعلاقات الأسرية، حيث كانت الفئات الأكثر هشاشة مثل العمالة غير المنتظمة والنساء والأطفال والمسنين الأكثر تأثرًا بالأزمة،وأدى الإغلاق العام إلى فقدان العديد من الأسر لمصادر دخلها،مما زاد من حدة الفقر والتهميش الإجتماعي،وقد بذلت الحكومة المصرية جهودًا لمساعدة تلك الفئات من خلال برامج الدعم الإجتماعي مثل المنح المالية الطارئة والتحويلات النقدية للعمال المتضررين من الإغلاق،بالإضافة إلى تقديم الدعم الغذائي للمتضررين، كما إستجابت الحكومة بإنشاء برامج دعم نفسي لتقديم الإستشارات للأفراد المتأثرين نفسيًا من الأزمة،وكذلك توفير برامج توعية تهدف إلى تقليل التأثيرات النفسية السلبية على الأفراد وتحسين جودة العلاقات الأسرية خلال فترات العزل الإجتماعي[٢].

المبحث الثالث:تأثير الأزمة على مجالات الأمن القومي المصرى:

أ- التداعيات السياسية الإيجابية:

(١) تيسير الروادى،أثر الأوبئة فى الاقتصاد:دراسة مقارنة،المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات،نشرت بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٢٧م.

(٢) محرم صالح الحداد،محمد إبراهيم محمد،أثر جائحة كورونا على منظومة شبكان الأمان الإجتماعى بمصر،سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملةلأزمة كورونا على الإقتصاد المصرى،الإصدار رقم(٦)،معهد التخطيط القومى،القاهرة،مصر،مايو ٢٠٢٠.

(١) تأثير السياسات المصرية على المستوى الدولى:

سعت مصر إلى تعزيز مكانتها الدولية من خلال"دبلوماسية الكمامات"أو"دبلوماسية الصحة"أثناء أزمة كورونا،حيث قدمت مساعدات طبية إلى دول مثل الصين،إيطاليا، الولايات المتحدة،والمملكة المتحدة،وتنسيق العمل مع المنظمات الدولية،كما إستغلت الأزمة لتوطيد علاقاتها مع حلفائها،وأعطت الأولوية للتعاون الدولي لمكافحة الفيروس من خلال تقديم الدعم الفني والمساعدات،وتنظيم مؤتمرات إفتراضية،ودعم مبادرات مثل"كوفاكس" لتوزيع اللقاحات بشكل عادل،مما عزز من دورها في السياسة الصحية العالمية[١]

(٢) تأثير السياسات المصرية على المستوى الإقليمى:

سعت مصر لتعزيز دورها كداعم رئيسي للجهود الإقليمية فى مواجهة أزمة كورونا،حيث قدمت الدعم الطبي والإنساني للدول الإفريقية والعربية،مثل إرسال مساعدات طبية وأجهزة تنفس وفرق طبية،ونظمت إجتماعات إقليمية عبر منصات إفتراضية لتبادل الخبرات، وعززت تعاونها مع منظمة الصحة العالمية والإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية،كما إقترحت إستراتيجيات إقليمية لمكافحة الفيروس وتطوير اللقاحات والعلاجات[٢].

(٣) العودة إلى مركزية صنع القرار فى إدارة الأزمة:

أظهرت الأزمة الحاجة إلى إعادة تأكيد مركزية الدولة في عملية صنع القرار،حيث أبرزت الحكومة قدرة عالية على إتخاذ قرارات مركزية سريعة وفعالة،تضمنت فرض حظر التجوال،إغلاق المنشآت،وتنظيم الحركة العامة في إطار إستجابة وطنية موحّدة،تلك المركزية في إتخاذ القرار عززت من وحدة التوجهات وسرعة الإستجابة،وجاءت متوازنة مع تطبيق عملي لامركزي على مستوى تنفيذ السياسات،ما أتاح مرونة في تطبيق الإجراءات وفق الخصوصيات الجغرافية والقطاعية[٣]،وقد نتج

(١) رغدة البهي،التجربة المصرية في مواجهة كورونا بين سياسات الداخل ومساعدات الخارج،المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية،٢٠٢١/٨/١٢، https://2u.pw/hYvfHaYO

(٢) وباء فيروس كورونا المستجد:نماذج من إستجابات الدول للوباء وتداعياته على الإقتصاد العالمى،المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة،أبريل٢٠٢٠.

(٣) الاثار الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا المستجد على الوطن العربى،الامانة العامة لاتحاد الغرف العربية،أبريل٢٠٢٠،صـ١٩.

عن هذا النموذج المزدوج –مركزية القرار ولامركزية التنفيذ–تنسيق مؤسسي متكامل بين أجهزة الدولة،ومكّن من تنفيذ السياسات العامة خلال الأزمة بفعالية،بما عكس تطورًا في بنية الحوكمة الوطنية وقدرتها على إدارة الأزمات المعقدة بشكل متماسك ومنظم.

(٤)التأييد السياسي والشعبي للسياسات الحكومية:

أعادت الأزمة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع،فقد مثّل الأداء الحكومي خلال الأزمة فرصة لتعزيز الشرعية السياسية وتجديد الثقة الشعبية في مؤسسات الدولة،حيث أدّت الإستجابة السريعة للحكومة من خلال حزمة من الإجراءات الصحية الفعّالة والتدخلات الإقتصادية المستهدفة إلى دعم إستقرار النظام السياسي وتخفيف حدة التوترات الإجتماعية،وعلى الرغم من ظهور بعض الإنتقادات في المراحل الأولى من الأزمة،فإن سرعة التفاعل مع متطلبات المواطنين،وتقديم رسائل إعلامية مطمئنة وشفافة،ساعدت في تقوية مصداقية الحكومة وتوسيع قاعدة التأييد الشعبي لقراراتها،ويُعد هذا التفاعل مؤشراً على نضج الأداء السياسي،حيث لم تقتصر الحكومة على إدارة الأزمة فنيًا فقط،بل تبنّت أيضًا نهجًا تواصليًا يعزز من التلاحم الوطني ويكرّس صورة الدولة كفاعل قادر على حماية المواطنين وتلبية إحتياجاتهم في أوقات الأزمات،وهو ما إنعكس بوضوح في إرتفاع معدلات الإلتزام المجتمعي وتأييد القرارات السياسية(١).

(٥)عودة الإهتمام بالأزمات الصحية ضمن الأجندة السياسية:

أعادت أزمة كورونا تشكيل أولويات الأجندة السياسية،فقد أظهرت التداعيات التي فرضتها الأزمة أهمية الصحة العامة كعنصر محوري في إستقرار الدولة وأمنها القومي،حيث أعادت الحكومة توجيه إهتمامها نحو النظام الصحي،ليس فقط كقطاع خدمي،بل كأولوية إستراتيجية لها تأثير مباشر على التماسك الإجتماعي والقدرة الوطنية على الصمود،وقد تم تكثيف الإستثمارات في البنية التحتية الصحية من خلال بناء مستشفيات جديدة،وتوفير المستلزمات الطبية،وتوسيع نطاق الخدمات الصحية لتشمل

(١) كمال محمد الشاعر،التداعيات الإقتصادية لجائحة كورونا على النظام السياسى العربى،المؤتمر الدولى الإفتراضى أيام ١٥-٢٠٢١/٥/١٦،المركز العربى الديمقراطى للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية،برلين،ألمانيا،٢٠٢١.

الفئات الأكثر إحتياجًا[١]،مع تبنّي سياسات تضمن عدالة التوزيع وكفاءة الوصول،فلم يكن هذا التحول مجرد إستجابة طارئة،بل عبّر عن إدماج الأزمات الصحية ضمن الخطاب السياسي الوطني بإعتبارها تحديات أمنية تتطلب إستراتيجيات طويلة الأمد،حيث أصبحت الصحة العامة جزءًا أصيلًا من الحوكمة السياسية،تُدرج في صلب قرارات الدولة وتخطيطها المستقبلي،وهو ما عكس تطورًا نوعيًا في فهم الدولة لوظائفها الأساسية وعلاقتها بالمواطن[٢].

(٦) تفعيل دور مراكز إدارة الأزمات فى مواجهة الأزمة:

أظهرت أزمة كورونا أهمية مراكز إدارة الأزمات كجزء لا يتجزأ من البنية المؤسسية للدولة،حيث لعبت تلك المراكز دورًا محوريًا في تنسيق جهود الحكومة على مختلف المستويات،من خلال توحيد قنوات الإتصال بين الجهات المعنية،وضمان تنفيذ الخطط الإستراتيجية بصورة متكاملة وفعالة،وإعتمدت تلك المراكز بشكل متزايد على التكنولوجيا الحديثة في جمع وتحليل البيانات،وتقدير الأولويات،وتوجيه الموارد إلى المناطق والفئات الأكثر إحتياجًا،وهو ما ساعد في تقليل الآثار السلبية للأزمة،وإنقاذ الأرواح،والحفاظ على الإستقرار المجتمعي والخدمي،وقد أبرزت تلك التجربة ضرورة تطوير قدرات مراكز إدارة الأزمات بشكل مستمر،سواء من خلال تدريب الكوادر،أو تحديث أنظمتها التقنية،أو دمجها بشكل أعمق في منظومة صنع القرار الوطني،بما يضمن جاهزية الدولة لإدارة الأزمات المستقبلية بمهنية وكفاءة،كما تؤكد الأزمة أن إدارة الأزمات لم تعد وظيفة ثانوية،بل أصبحت مكونًا إستراتيجيًا في الأمن القومى للدولة وفاعلية سياساتها العامة[٣].

(٧) التأثير السياسي لإشراك المجتمع المدني في إدارة أزمة كورونا:

أثبتت الأزمة أهمية دمج منظمات المجتمع المدني ضمن منظومة إدارة الأزمات،فقد شكّل عنصرًا فاعلًا في دعم الجهود الحكومية وتعزيز القدرة المجتمعية على الصمود،حيث ساهمت تلك المنظمات في تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية،وتكثيف

(١) مروة عبد العزيز أبو سحلي،إستراتيجية مقترحة لتطوير القطاع الصحي في مصر،بحث إجازة زمالة كلية الدفاع الوطنى،القاهرة،مصر،٢٠٢٢.

(٢) عزت سعد،أزمة وباء فيروس كورونا المستجد وتداعياته المحلية والإقليمية والدولية،المجلس المصرى للشئون الخارجية،أكتوبر ٢٠٢٠،صـ٣٥.

(٣) عزت حسن يوسف محمد وآخرون،واقع إدارة أزمة كورونا بجامعة الأزهر من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس،دراسة ميدانية،مجلة التربية،جامعة الأزهر،العدد(١٩٥)، الجزء(٥)،يوليو ٢٠٢٠،صـ١٥٦.

حملات التوعية الصحية،والمشاركة في سد الفجوات داخل النظام الصحي،لا سيما على مستوى المجتمعات المحلية والأكثر تضررًا،بالإضافة إلى دورها ملموس في تقديم الدعم النفسي والإجتماعي للفئات المتأثرة،ما ساعد في تخفيف الضغوط وتعزيز التماسك الإجتماعي خلال الأزمة(١)، ورغم التحديات المتعلقة بمحدودية التمويل أو ضعف التنسيق في بعض المراحل،ظل المجتمع المدني شريكًا أساسيًا في الإستجابة الوطنية،ما أكد على ضرورة توسيع مساحة عمله،وبناء أطر مؤسسية أكثر تكاملاً بينه وبين مؤسسات الدولة،إن تعزيز هذا التكامل لا يسهم فقط في تحسين إدارة الأزمات،بل يدعم أيضًا بناء نموذج حوكمة تشاركي يُعزّز من شرعية السياسات العامة ويعمّق الثقة بين الدولة والمجتمع.

(٨)تعزيز الإستقرار السياسي والاجتماعي:

تعاملت مصر مع أزمة كورونا بسرعة وفاعلية من خلال قرارات إستراتيجية ساهمت في الحفاظ على إستقرارها السياسي والإجتماعي،فقد إتخذت الدولة إجراءات حاسمة شملت التدابير الصحية والدعم المجتمعي،مع توجيه الموارد بكفاءة لضمان إستمرار الخدمات وتعزيز ثقة المواطنين عبر التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني،كما تبنّت مصر سياسة دبلوماسية متوازنة،عززت من خلالها علاقاتها الدولية وساهمت في تأمين إحتياجاتها الطبية،مع الحفاظ على مصالحها الوطنية في ظل التحديات العالمية،وقد أظهرت تلك الإستجابة قدرة الدولة على إدارة الأزمة دون المساس بإستقرارها الداخلي(٢).

(٩)تعزيز السياسات الصحية:

ساهم تعزيز السياسة الصحية المصرية في رفع جاهزية الدولة للتعامل مع أزمة كورونا،حيث إنعكس ذلك في تطوير البنية التحتية الصحية،وتحسين آليات الإستجابة السريعة،وتعزيز قدرات الكوادر الطبية،وقد تبنّت الدولة نهجًا وقائيًا وإستباقيًا في صياغة

(١) علاء غنام،أحمد عزب،الدور المجتمعي المأمول لمواجهة أزمة كورونا،موقع المبادرة المصرية للحقوق الشخصية،٥ مايو ٢٠٢٠ ،https://2u.pw/Mz7dSfIg :

(٢) دينا محمد صفوت عبد الحفيظ،الإنعكاسات الإجتماعية لجائحة كورونا على الأسرة المصرية"دراسة ميدانية"،المجلة العلمية لكلية الآداب،جامعة أسيوط ،العدد(٨٥) ،أسيوط، مصر ،٢٠٢٣م.

سياساتها الصحية،ما أدى إلى تقليل آثار الأزمة على المستويين الإجتماعي والإقتصادي،وعزّز من إستقرار النظام الصحي الوطني،كما أدّت تلك السياسات دورًا محوريًا في الحفاظ على التماسك المجتمعي،وحدت من تفاقم الأزمات المرتبطة بالصحة العامة،مما عكس نضج الدولة في إدارة الأزمات ضمن إطار شامل يربط بين الصحة والأمن القومي،وأكد على أن الإستثمار في القطاع الصحي لم يكن مجرد إستجابة ظرفية،بل جزءًا من رؤية إستراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى تعزيز إستقرار الدولة وقدرتها على الصمود أمام الأزمات المستقبلية[١].

ب-التداعيات السلبية:

(١) التداعيات السياسية

(أ) التداعيات السياسية الداخلية:

- التأثير على الحياة السياسية:

ألقت الأزمة بظلالها على الحياة السياسية في مصر،حيث أثّرت بشكل مباشر على المسار الإنتخابي خلال عام٢٠٢٠،فقد أدت المخاوف الصحية إلى تأجيل بعض الإستحقاقات الإنتخابية،في حين أُجريت أخرى ضمن بيئة إستثنائية أتسمت بإجراءات وقائية صارمة لضمان السلامة العامة،وقد إنعكس هذا السياق غير التقليدي على نسب المشاركة الشعبية، التي تأثرت بشكل واضح نتيجة القيود المفروضة على الحركة والتجمعات،كما دفعت الأزمة نحو تحول ملحوظ في أدوات العمل السياسي،فقد إتجهت الحملات الإنتخابية إلى توظيف الوسائل الرقمية،في محاولة لتعويض التراجع في الفعاليات الميدانية،هذا التحول لم يكن مجرد إستجابة ظرفية،بل كشف عن بداية تغيير في نمط التفاعل السياسي،وأكد على أهمية تحديث أدوات الممارسة الديمقراطية لتكون أكثر مرونة وشمولاً في مواجهة الأزمات المستقبلية،كما أبرزت تلك الأزمة الحاجة إلى

(١) ماجدة شاهين،الاقتصاد المصري وأزمة فيروس كورونا المستجد(كوفيد ١٩)،أزمة وباء فيروس كورونا المستجد وتداعياته المحلية والإقليمية والدولية،المجلس المصري للشئون الخارجية،٢٠٢٠.

تطوير آليات تنظيم الإنتخابات في ظروف الأزمات،بما يوازن بين متطلبات الصحة العامة وضمان إستمرارية الحياة السياسية ضمن أطر دستورية ديمقراطية(١).

- **تداعيات كورونا فى إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية:**

كشفت الأزمة عن إختلالات تنموية واضحة بين المناطق الحضرية والريفية في مصر،ما دفع صناع القرار إلى إعادة النظر في توزيع الموارد والخدمات على الخريطة الجغرافية، وشهدت المرحلة التالية للأزمة توجيهًا متزايدًا للاستثمارات نحو الريف والمدن الجديدة لتقليص تلك الفجوة وتحقيق قدر أكبر من العدالة المكانية،كما أظهرت الأزمة الإعتماد المفرط على المركز في تقديم الخدمات،مما حفّز التوجه نحو توزيع أكثر توازنًا للوظائف والخدمات الحكومية،ونتيجة للتحولات الإقتصادية والإجتماعية المصاحبة،تغيّرت أنماط الهجرة الداخلية،حيث بدأ المواطنون في التفكير بالإستقرار خارج المدن الكبرى،وهو ما يمهّد لإعادة تشكيل الخريطة السكانية والإقتصادية على المدى الطويل،فقد شكّلت تلك التحولات جانبًا من التغيير البنيوي الذي فرضته الأزمة،بما يستدعي إعتماد سياسات مكانية أكثر شمولًا وعدالة في التخطيط والتوزيع التنموي(٢).

- **تضييق الديمقراطية وحرية التجمعات السلمية:**

أثّرت الأزمة بشكل ملحوظ على هامش الحريات العامة والمشاركة السياسية في مصر،فقدأدّت التدابير الإحترازية إلى فرض قيود مباشرة على التجمع والتنظيم المجتمعي، ما أسفر عن تضييق المجال العام وتراجع النشاط السياسي التقليدي،خاصة على مستوى التواصل المباشر بين الفاعلين السياسيين والمواطنين،ورغم لجوء البعض إلى الوسائل الرقمية كبديل مؤقت،فإن فعاليتها بقيت محدودة في ظل الرقابة

(١) احمد وهبان،أسامة العادلى،التأثير السياسى لجائحة كورونا بين الواقع والتنظير،كلية الدراسات االقتصادية والعلوم السياسية،جامعة الإسكندرية،٢٠٢٢،صـ٤٨٤.

(٢) شيرين جابر،عالم ما بعد"الكورونا"،فى تداعيات الجائحة،رؤى تحليلية ونقدية لتداعيات جائحة كورونا،مكتبة الاسكندرية،٢٠٢٠،صـ١١٧.

المشددة[١]،ما أظهر الحاجة إلى التوازن بين متطلبات الطوارئ الصحية وضمان الحقوق الدستورية،وأكدت الأزمة أهمية وجود أطر قانونية واضحة تنظم إدارة الأزمات دون تحويلها إلى ذرائع دائمة لتقييد الحريات،حفاظًا على التعددية السياسية والمكتسبات الديمقراطية.

- **أزمة كورونا كمدخل لإعادة صياغة السياسات القضائية:**

أثرت الأزمة على سياسات التقاضي في مصر حيث تم إتخاذ تدابير استثنائية لضمان إستمرار العمل القضائي مع الإلتزام بالإجراءات الوقائية،مثل تقليص ساعات العمل وتعليق الجلسات غير العاجلة،كما تم تفعيل التقاضي عن بُعد لتسريع الإجراءات وحماية الأطراف، وإعتماد الإجراءات الإلكترونية لتقليل الحاجة للوجود الفعلي في المحاكم،وساهمت تلك التدابير في الحفاظ على سير العمل القضائي وحماية الحقوق والحريات في ظل الأزمة[٢]

- **التأثيرات الإستراتيجية للأزمة على مسار التنمية المستدامة:**

أدت الأزمة إلى تقويض التقدم المحرز في العديد من الأهداف السياسية والإقتصادية والإجتماعية،مثل القضاء على الفقر،وتوفير فرص العمل،وتحقيق النمو الشامل،وبالرغم من التحسن البيئي المؤقت الناتج عن إنخفاض مستويات النشاط الصناعي وحركة النقل،فقد كشفت الأزمة عن هشاشة البنية التحتية المرتبطة بالطاقة النظيفة وإستدامة الموارد،حيث دفعت الأزمة الدولة إلى تبني سياسات جديدة تركز على القطاعات الحيوية، مثل التحول نحو التعليم الرقمي وتعزيز قدرات النظام الصحي،وقد ظهر توجّه واضح نحو توجيه الموارد إلى مجالات تمس الحياة اليومية للمواطن،مما عزّز مفهوم"**الإستدامة الإجتماعية**" كأحد ركائز الأمن القومى للدولة،كما كشفت الأزمة أن التنمية المستدامة أصبحت جزءًا من إستراتيجية الصمود الوطني،مما أستوجب إعادة تصميم السياسات التنموية بحيث تكون أكثر مرونة وقدرة على التكيّف مع

(١) حنان محمد عاطف كشك،مشيرة محمد حسن العشرى،تداعيات جائحة كورونا على العدالة الاجتماعية داخل المجتمع المصرى،مجلة الاداب والعلوم الانسانية،صـ٦٤٤.

(٢) هايدى عيسى حسن،تبعات جائحة كورونا فى ضوء القانون الدولى الخاص،دراسة تحليلية،٢٠٢٠مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية،جامعة مدينة السادات،مصر،صـ١١٦.

الأزمات،وتضمن تحقيق التوازن بين كافة مجالات الأمن القومى ضمن رؤية إستراتيجية متكاملة[١].

(ب) التداعيات السياسية الخارجية:

- **بالنسبة للأزمة الليبية:**

أثرت أزمة كورونا بشكل كبير على الصراع في ليبيا،حيث تراجعت الإهتمامات الدولية والإقليمية بسبب إنشغال القوى الكبرى بمواجهة الفيروس،مما أثر على الدعم السياسي والإقتصادي وإمدادات السلاح،كما تأثرت جهود التسوية الدبلوماسية للأزمة[٢]،مما أدى إلى تكثيف تأمين الحدود،وقد قدمت مصر مساعدات إنسانية للشعب الليبي شملت قوافل إغاثة ومستشفيات متنقلة لمواجهة نقص الأدوية والتحديات الصحية[٣].

- **بالنسبة لأزمة إثيوبيا وسد النهضة:**

أثرت أزمة كورونا ثم قطع المساعدات الأمريكية عن إثيوبيا،ثم الصراع الداخلى مع إقليم التيجراي ثم أزمة الجراد الصحراوي،على إنشغال إثيوبيا عن إتخاذ إجراءات متسارعه لبدء ملئ وتشغيل السد،وقد أدت زيادة التعاون المصري السوداني بعد زيارة رئيس جهاز المخابرات العامة،ثم زيارة رئيس الأركان والتدريبات العسكرية المشتركة بين الجانبين المصرى والسودانى،تلاها زيارة الرئيس السيسي لجوبا والخرطوم،إلى إتاحة فرصة كبرى لمصر لكسب مزيد من أوراق الضغط على إثيوبيا.[٤]

- **بالنسبة لأزمة السودان:**

أثرت أزمة كورونا في السودان بشكل كبير على الأمن القومي المصري،حيث تفاقمت الأوضاع السياسية والإقتصادية مما زاد الضغط على الحدود بسبب تدفق اللاجئين والنشاطات غير القانونية مثل تهريب الأسلحة والمخدرات،وأدت الإضطرابات الداخلية

(١) سالى محمد فريد،التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الإقتصاد المصرى،الإصدار رقم (١٧)،معهد التخطيط القومى، القاهرة،مصر، ٢٠٢٠.

(٢) اصدارات مركز الأهرام للدراسات،الآثار السياسية لجائحة كورونا على الأمن القومي المصري وأوضاعها الإقليمية،٢٠٢١.

(٣) تقديرات مصرية،أزمة ليبيا ..تهديد إقليمى متصاعد،المركز المصرى للفكر والدراسات الإستراتيجية،العدد(٦)،٢٠٢٠،صـ٧.

(٤) على عمر على الورفلى،أزمة سد النهضة بين مصر وإثيوبيا(٢٠١١-٢٠٢٢)،مجلة جامعة بنى وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية،ليبيا،ع(٣٠)،ديسمبر٢٠٢٣،صـ٣٥٠.

في السودان إلى تراجع التنسيق الأمني بين البلدين،مما زاد من فرص إستغلال الجماعات الإرهابية للفراغ الأمني في المنطقة(١)

- **بالنسبة للنزاعات في البحر الأحمر:**

أثرت تداعيات أزمة كورونا في البحر الأحمر بشكل غير مباشر ولكن مهم على الأمن القومي المصري،فقد أدى تقليص الأنشطة الإقتصادية والسياحية إلى زيادة التحديات الإقتصادية والأمنية،مع تراجع التنسيق الأمني وزيادة الأنشطة غير القانونية مثل تهريب الأسلحة،كما تأثرت إيرادات قناة السويس نتيجة لتراجع التجارة العالمية،رغم ارتفاع حركة الملاحة بنسبة ٤.٤% في٢٠٢٠،ونجحت مصر في تقليل التأثير السلبي للأزمة من خلال تقديم خدمات صحية ولوجيستية للسفن،ومنح تخفيضات وحوافز،مما أسهم في إستقرار العوائد وزيادة عدد السفن العابرة للقناة(٢).

- **بالنسبة للنزاعات في البحر المتوسط:**

أثرت الأزمة على الأمن القومي المصري في البحر المتوسط من خلال تعطيل النشاطات الإقتصادية مثل تراجع حركة التجارة الدولية والسياحة،مما أضر بالإقتصاد المصري المعتمد جزئياً على الملاحة،كما تزايدت التوترات الإقليمية بسبب التنافس على الموارد البحرية،وإستغلت بعض الدول إنشغال الأطراف العالمية بالأزمة لتكثيف تحركاتها العسكرية في مناطق النزاع،ما دفع مصر إلى تعزيز وجودها العسكري والسياسي في المنطقة لحماية مصالحها الإستراتيجية(٣).

(٢) تداعيات الأزمة على السياسات الإقتصادية:

كشفت أزمة كورونا عن هشاشة بعض مكونات الإقتصاد المصري،حيث إضطرت الحكومة إلى تبني سياسات توسعية تحفيزية لمواجهة تداعيات الأزمة،ما أدى إلى زيادة الأعباء المالية وارتفاع الدين العام،في مقابل تباطؤ معدل النمو وإنخفاض الناتج المحلي الإجمالي، كما أثرت الأزمة بشكل ملحوظ على القطاعات الحيوية كالسياحة والصناعة

(١) خالد البلولة إزيرق،كورونا..يزيد معاناة الاقتصاد السودانى"المتردى"،جريدة الشرق الأوسط،٢٠٢٠/٣/٣٠،متاح على الرابط: https://2u.pw/bht9r

(٢) محمد شادى،تأثير كورونا على الاقتصادين العالمى والمصرى واستراتيجيات المواجهة،المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية،٢٠٢٠/٣/١٣.

(٣) الاقتصاد المصرى فى ظل المتغيرات الدولية والاقليمية،المنتدى الاستراتيجى للسياسات العامة ودراسات التنمية،٢٠٢٣/١٢/٢٨،https://2u.pw/Rgxys

التحويلية نتيجة توقف سلاسل الإمداد والتجارة العالمية،إلى جانب تراجع الإستثمار الأجنبي المباشر والصادرات،وإنخفاض إحتياطي النقد الأجنبي بما يقارب٩.٥ مليار دولار خلال الأشهر الأولى من الأزمة(١)،وقد كان هناك تفاوت في التأثير بين القطاعات،إذ سجلت بعض القطاعات كالعقارات والحكومة العامة أداءً أفضل،بينما عانت القطاعات المعتمدة على الحركة الدولية مثل السياحة والنقل والطيران من تداعيات الأزمة،ما أدى إلى تراجع كبير في الإيرادات وارتفاع معدلات البطالة(٢)،لاسيما بين النساء والعاملين في القطاع غير الرسمي.

كما واجه سوق العمل ضغطًا من جانبي العرض والطلب،حيث عاد عدد كبير من المصريين من الخارج(٣)،وتوقفت قطاعات خدمية وسياحية مما ساهم في ارتفاع معدلات البطالة إلى نحو٢٠%،وإنخفض متوسط الدخل بنسبة٧.٥% شهريًا،وقد أطلقت الدولة حزم دعم إجتماعي وتمويل إستثنائي للعمالة غير المنتظمة والقطاعات المتضررة للتخفيف من تلك التداعيات(٤)،إلى جانب التحول إلى آليات رقمية في العمل والتعليم والخدمات،وهو ما مثّل بداية لتحولات هيكلية في السياسات الإقتصادية نحو رقمنة الإقتصاد وتعزيز مرونة سلاسل التوريد،كما أظهرت الأزمة الحاجة الضرورية لتحسين نظم المعلومات الإحصائية، خاصة في قطاع السياحة لتوجيه السياسات بفعالية،وعلى الرغم من بعض المؤشرات الإيجابية مثل إستمرار التحويلات المالية من الخارج(٥)،فإن إستدامة التعافي الإقتصادي يتطلب إصلاحات هيكلية عميقة لضمان الإستقرار والنمو في مواجهة الأزمات المستقبلية(٦).

(١) كنزى سيرج،الاستثمار الأجنبى المباشر فى ظل كورونا،المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية،٢٠٢١/٤/١٢،www.ecsstudies.com

(٢) مجدي عبد الهادي،الاقتصاد المصري وتحديات وباء كورونا،مركز الجزيرة للدراسات،نشر بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٧.

(٣) بندر بن فهيد ال فهيد،عبد الوهاب تفاحة،تأثير انتشار وباء كور ونا على الاقتصاد والسياحة والسفر،دراسة تحليلية مشتركة بين المنظمة العربية للسياحة والاتحاد العربى للنقل الجوى،صادرة عن المنظمة العربية للسياحة والاتحاد العربى للنقل الجوى،نشر بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣.

(٤) سامية العايب،تداعيات فيروس كورونا المستجد على سوق العمل"التجارة الالكترونية نموذجاً"،مجلة قانون العمل والتشغيل،المجاد(٥)،العدد(٤)،٢٠٢٠.

(٥) أسماء رفعت،كيف أثرت أزمة كورونا على ميزان المدفوعات المصرى؟،المركز المصرى للفكر والدراسات والإستراتيجية،نشر بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٧.

(٦) أسماء رفعت،مؤشر إيجابى:تحسن الميزان التجارى المصرى رغم جائحة كورونا،المركز المصرى للفكر والدراسات الإستراتيجية،٢٠٢٠/٩/٢٠، www.ecsstudies.com

(٣) تداعيات الأزمة على السياسة الصحية:

كشفت الأزمة عن تحديات هيكلية عميقة في القطاع الطبي بمصر،تمثلت في النقص الحاد فى المستلزمات وأدوات الفحص،وتعرض الأطقم الطبية لضغوط هائلة ومخاطر العدوى،أدى إلى تفاقم الضغط على البنية الصحية،وقد إستجابت الحكومة بسرعة من خلال خطة طوارئ شاملة تضمنت تخصيص آلاف الأسرة،بما فيها أسرة العناية المركزة،وتوفير أجهزة التنفس الصناعي،وتوسيع نطاق الفحوصات الطبية،كما عززت الدولة دعمها للقطاع الصحي بتوجيه موارد إضافية وتقديم حوافز مباشرة للعاملين،من بينها زيادة مكافآت الأطباء إلى٢٢٠٠جنيه شهريًا،ما عكس تقديرًا سياسيًا لدورهم الحيوي،وقد أبرزت تلك الإستجابة أهمية تعزيز مرونة النظام الصحي والإستثمار المستدام فيه كأولوية إستراتيجية للدولة[١].

(٤) تداعيات الأزمة على السياسة الإجتماعية:

أثرت الأزمة بشكل واضح على السياسة الإجتماعية في مصر،فقد فُرضت تغييرات جذرية في نمط الحياة اليومية مثل العمل والتعلّم عن بُعد،وتقييد الحركة والأنشطة العامة،ما أسفر عن تفاقم الفجوات الإجتماعية وتزايد مشاعر القلق،خاصة لدى الشباب،في ظل حالة من عدم اليقين السياسى والإقتصادي والصحي،كما أدت الأزمة إلى ضغوط نفسية مرتبطة بالخوف من العدوى وضعف الثقة المجتمعية،ما أبرز الحاجة إلى دور إجتماعي فاعل للدولة،وإستجابت الحكومة بحزمة من السياسات الإجتماعية شملت تقديم إعانات للعمالة غير المنتظمة،وتأجيل سداد القروض،ودعم القطاعات المتضررة،حيث عكس التزامها بحماية الفئات الهشة وتعزيز الإستقرار المجتمعي،كما ساهمت الأزمة في رفع الوعي الصحي وتعزيز الروابط الأسرية والدينية،إلى جانب دعم الدولة للتعليم الإلكتروني لضمان إستمرارية العملية التعليمية رغم الظروف الطارئة[٢].

الفصل الثاني:تداعيات الأزمة وصناعة القرار المصرى فى إدارتها:

(١)عزة الفندري،محمد ماجد خشبة،فجوات وتحديات النظام الصحي في مصر وسياسات مقترحة لتعزيز الأمن الصحي في ضوء خبرات جائحة كورونا،المجلة المصرية للتنمية والتخطيط،معهد التخطيط القومى،مج٢٨،ع١، يونيو ٢٠٢٠،صـ٣٤٣.

(٢) السيد أبو جبل فكرى،الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كورونا على الأسرة:دراسة ميدانية فى محافظة سوهاج،رسالة ماجيستير،كلية الاداب جامعة سوهاج،٢٠٢٣،صـ٦٢.

المبحث الرابع:التأثيرات طويلة المدى لأزمة كورونا على المجتمع المصرى:

أ- التأثير على الأداء السياسى:

سعت الدولة إلى تحقيق توازن سياسي في إدارة الأزمة،من خلال تعزيز علاقاتها الخارجية، خاصة مع الدول الكبرى،وتوظيف تلك العلاقات لدعم جهودها داخليًا،كما تبنّت سياسات داخلية متنوعة لمواجهة التداعيات السياسية والإقتصادية والإجتماعية،بما عكس حرصها على الحفاظ على الإستقرار السياسي وتفعيل أدوات الدولة في التعامل الشامل مع الأزمة(١).

ب- التأثير على البنية الإقتصادية:

أحدثت الأزمة تحولات طويلة المدى في البنية الإقتصادية حيث تسببت في تباطؤ النمو وتراجع الإستثمار وإضطراب سلاسل التوريد،كما ارتفعت معدلات البطالة،خاصة في القطاع غير الرسمي،وتغيرت طبيعة سوق العمل نحو التكنولوجيا والرعاية الصحية،وأبرزت الأزمة الحاجة لإعادة صياغة سياسات التوظيف وتنمية المهارات،ويتطلب الواقع الجديد تحفيز الإستثمار في قطاعات مرنة لضمان تعافٍ إقتصادي مستدام(٢).

ج- التأثير على الهيكل الإجتماعي وسياسات الرعاية الإجتماعية:

أدت الأزمة إلى تعميق الفجوات الإجتماعية،حيث تضررت الفئات الضعيفة والأسر ذات الدخل المحدود بشدة نتيجة توقف الأنشطة الإقتصادية وارتفاع البطالة،مما أثّر على فرصهم في الحصول على التعليم والرعاية الصحية(٣)،وكشفت الأزمة عن ضرورة تطوير سياسات رعاية إجتماعية شاملة تركز على حماية الفئات الهشة ومعالجة الفجوات البنيوية،ما دفع الدولة لتوسيع برامج الدعم،وزيادة الإنفاق على الصحة،وتحسين البنية التحتية،وتوظيف الرقمنة لضمان عدالة وكفاءة تقديم الخدمات،ما أسهم في تحويل الرعاية الإجتماعية إلى ركيزة إستراتيجية دائمة تقوم على الإستدامة والعدالة الإجتماعية.

(١) الآثار السياسية لجائحة كورونا على الأمن القومي المصري،مجلة الاصلاح والنهضة،٢٠٢١/٥/٢٣،https://2u.pw/lUI0B

(٢) سلوى محمد مرسى،وزينب محمد الصادى،تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على القطاع السياحى المصرى،سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصرى،الإصدار رقم (١٠)،المعهد القومى للتخطيط،مصر،مايو ٢٠٢٠.

(٣) داليا رشدى،التعافى النفسى:أساليب إحتواء التأثيرات السيكولوجية لجائحة كورونا فى العالم،مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،ع(٨)، ،الإمارات، ٢٠٢٠.

د- التأثير على التعليم:

كشفت الأزمة عن ضعف البنية التحتية الرقمية لنظام التعليم في مصر،مما أثر على جودة التعليم وصعّب التفاعل الإلكتروني بسبب ضعف الإتصال ونقص التدريب،كما عمّقت الفجوة التعليمية بين المناطق الحضرية والريفية،وهددت مبدأ تكافؤ الفرص دفعت تلك التحديات الدولة إلى زيادة الإنفاق على الرقمنة،وإعادة التفكير في سياسات تعليمية تضمن العدالة والإستدامة،من خلال دمج التعليم الحضوري والرقمي بشكل متوازن(١).

المبحث الخامس:صناعة القرار المصرى فى إدارة الأزمة:

إتسمت إستراتيجية صناعة القرار المصرى فى سياستها الداخلية والخارجية القائمة على تنويع وتوسيع تواجهاتها السياسية والإقتصادية والأمنية بالإنفتاح على الجميع،مع إيلاء الإهتمام الكافي لتطوير وتحديث القدرات المصرية في شتى المجالات،وذلك على النحو التالى:

- **الإرادة اليقظة للقيادة السياسية المصرية** عبر إتخاذ قرارات مبكرة وحاسمة ساهمت في إحتواء تداعياتها،فقد دعمت الحكومة برامج صحية وإقتصادية شاملة،وفعّلت آليات التعاون بين الجهات الحكومية لتنسيق الإستجابة بشكل منظم،كما أولت إهتمامًا خاصًا للفئات الأكثر تضررًا،من خلال تقديم مساعدات مباشرة وتوسيع شبكات الحماية الإجتماعية، وساهم هذا النهج في تعزيز قدرة الدولة على إدارة الأزمة بكفاءة،كما عكس إلتزام القيادة بالحفاظ على إستقرار المجتمع في ظروف إستثنائية(٢).
- **العلاقات الإستراتيجية المصرية مع الدول العربية والإفريقية**،فقد لعبت تلك العلاقات دورًا محوريًا في تعزيز قدرة مصر على مواجهة الأزمة،من خلال تبادل المساعدات والخبرات الطبية واللوجستية،فقد أرسلت مصر مساعدات طبية ونسّقت في مجالات

(١) فاطمة الزهراء سالم محمود،التباعد الاجتماعى وآثاره التربوية فى زمن كوفيد ١٩ المستجد،المجلة التربوية،كلية التربية جامعة سوهاج،العدد(٧٥)،مصر،٢٠٢٠.

(٢) ياسمين مدحت محمد،المنظور الأمنى الوبائى(مفهومه،أبعاده،مؤشراته)،المجموعة العربية للتدريب والنشر،ط١،القاهرة،مصر،٢٠٢١م.

البحث العلمي وتطوير اللقاحات،وقد ساعد هذا التعاون في تقليل الأثر الصحي والإقتصادي وتعزيز مكانة مصر الإقليمية خلال الأزمة[١].

- **العمق الإستراتيجي لمصر مع القوى الكبرى** مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا ساهم في تعزيز قدرتها على إدارة الأزمة،من خلال تبادل الخبرات والمساعدات الطبية والتقنية،وقد حصلت مصر على دعم في مجالات الوقاية والتكنولوجيا والأبحاث الطبية،ما ساعد في تحسين أداء النظام الصحي،كما وفّر التعاون الدولي فرصًا لتسريع الإستجابة الوطنية وتعزيز كفاءة إدارة الأزمة[٢].
- **الإرادة الوطنية والمجتمعية المصرية فى دعم الجهود الحكومية لمواجهة الأزمة**،من خلال إستجابة فعالة من المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني،فقد تعاونت الجهات الحكومية مع مؤسسات المجتمع المدنى في توفير الدعم والمساعدات،وساهمت المؤسسات التعليمية والصحية في تنفيذ الإجراءات الوقائية،وقد عكست تلك الجهود الجماعية وحدة الشعب المصري وقدرته على تجاوز الأزمات[٣].
- **ساهم الموقع الإستراتيجي لمصر في تعزيز مكانتها كوجهة جاذبة للاستثمار**،بإعتبارها نقطة وصل بين ثلاث قارات ومركزًا حيويًا للتجارة العالمية عبر قناة السويس،لا سيّما خلال مرحلة التعافي من الأزمة،وقد شكلت تلك الأزمة فرصة لإعادة تفعيل قدرات الدولة على التفاعل مع محيطها الإقليمي والدولي،فقد إستثمرت مصر في بنيتها التحتية وقطاعات حيوية كالصناعة والطاقة المتجددة،وسياسياً شكّل ذلك رافعة لدورها الإقليمي،ودعّم توجهها نحو تعزيز الإستقلال الإقتصادي،بينما ستبقى تلك الديناميكية في المستقبل أداة إستراتيجية لتقوية الموقف المصري إقليميًا ودوليًا في سياق التحولات العالمية المتسارعة[٤].

---

(١)وئام السيد عثمان،أثر متغيرات النظام الدولى على الأمن الإقليمى العربى،دراسة تأصيلية لدور الأيكولوجية السياسية،مجلة كلية السياسة والإقتصاد،العدد(٩)،كلية التجارة،جامعة بورسعيد، ٢٠٢١.

(٢) إبراهيم اسعيدى،مراجعات فيروس كورونا للعلاقات المدنية -العسكرية،المركز العربى للأبحاث ودراسات السياسات،سلسلة:تحليل سياسات، ٢٠٢٠/٤/١٣م.

(٣) زمن ماجد عودة،مخاطر كورونا على الإقتصاد العالمى فى القرن الحادى والعشرين،فى:أزمة جائحة كورونا والنظام العالمى،العربى للنشر والتوزيع،القاهرة،مصر، ٢٠٢١.

(٤) منصور على منصور شطا،دراسة مقارنة لتحليل بيئة الاستثمار فى مصر وفقاً للمؤشرات الدولية لجاذبية الاستثمار الأجنبى، مجلة الدراسات القانونية والإحصائية،٢٠٢٣،صـ٦٣٢

مستويات صناعة القرار:

دعمت تلك المرتكزات صانع القرار المصرى فى تحقيق أهداف إستراتيجية إدارة أزمة كورونا،على النحو التالى:

(١) **القرارات والتشريعات والقوانين:**لعبت دورًا محورياً في ضبط الإيقاع المؤسسي وتحديد خطوط المسؤولية والصلاحيات،فقد مكّنت صانع القرار المصري من التحرك بسرعة وحسم،من خلال إصدار قرارات إستثنائية منظّمة لمواجهة تداعيات الأزمة،بما ساهم فى تنسيق الجهود فى إدارة الأزمة[١].

(٢) **لجان إدارة الأزمات:**على الرغم من عدم وجود مركز أوهيئة قومية لإدارة الأزمات فى مصر،فقد شكلت لجان مختصة بإدارة الأزمات لحماية أمنها القومى،على النحو التالي:

(أ) **اللجنة العليا لإدارة أزمة الأوبئة والجوائح الصحية**،تختص اللجنة بإصدار القرارات وإتخاذ الإجراءات اللازمة،وذلك في ضوء ما تسفر عنه المتابعة للحالة الصحية وتقييمها لحالة تفشى الأوبئة أو الجوائح،وإعداد تقارير دورية وتوصيات عن الحالة الصحية وحالة التفشى للعرض على مجلس الوزراء[٢].

(ب) **اللجنة القومية:**تختص بتفعيل الإطار المؤسسى الوطنى الذى يتمشى مع متطلبات الإستراتيجية الدولية للحد من أخطار الكوارث[٣].

(ج) **اللجنة التنسيقية:**تختص بمتابعة وتسيير أعمال اللجنة القومية،ومناقشة وإعتماد جدول أعمالها[٤].

(د) **مراكز إدارة الأزمات:**تمثل مراكز صنع القرار،حيث تولت متابعة تنفيذ تلك القرارات على كافة المستويات،ورصد كافة المتغيرات فى البيئة المجتمعية وإعداد تقارير دورية ومستمرة بشأنها[١].

---

(١) علاء حسين مطلق التميمى،الآثار القانونية لفيروس كورونا بين الواقع والمأمول -دراسة تحليلية،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،٢٠٢٠،صـ٤٣.

(٢) قانون رقم(١٥٢)لسنة٢٠٢١،بشأن إجراءات مواجهة الأوبئة والجوائح الصحية محدثاً حتى عام ٢٠٢٣،بتشكيل لجنة عليا تسمى"اللجنة العليا لإدارة أزمة الأوبئة والجوائح الصحية".

(٣) قرار رئيس مجلس الوزراء رقم(٣١٨٥)لسنة٢٠١٦ بتشكيل لجنة قومية لإدارة الأزمات والكوارث والحد من المخاطر بمجلس الوزراء،كما صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم(٩٠٥) لسنة٢٠٢٤ بتاريخ ٢٠٢٤/٣/١٨ بإعادة تشكيل اللجنة القومية.

(٤) المادة(٥) من القرار رقم(٣١٨٥) لسنة٢٠١٦،والمادة(٥) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم(٩٠٥) لسنة٢٠٢٤ بتاريخ ٢٠٢٤/٣/١٨،بتشكيل لجنة تنسيقية لإدارة الأزمات والكوارث.

(٣)**القوات المسلحة**:تعاملت مع الأزمة،بموجب الصلاحيات التي منحها لها القانون،وبما تملكه من إمكانيات وقدرات وتنظيم يمكنها من العمل بكفاءة وفاعلية،ومن خلال وحداتها وتشكيلاتها المختلفة،وعززت مؤسسات الدولة في حماية الجبهة الداخلية وفرض الأمن والنظام[٢].

(٤)**قوات الشرطة**:واجهت أزمة كورونا من خلال مديرياتها وأقسامها ومراكزها وتشكيلاتها المنتشرة على مستوى المحافظات،وحافظت وماتزال على الأمن والإستقرار الداخلي للدولة فى مواجهة الأزمة،من خلال فرض التدابير الوقائية والإحترازية والحفاظ على الأمن العام الداخلى.

(٥)**مؤسسات الدولة**:حيث تبنت الوزارات والمحافظات والهيئات والأجهزة التنفيذية إعتماداً على إختصاصاتها ومواردها وإمكانيات الأجهزة التابعة لها،والتي تضمنت تحقيق المهام والواجبات المكلفة بها فى مواجهة أزمة كورونا وفق إستراتيجياتها وسياساتها التخصصية، ووضعها موضع التنفيذ.

(٦)**منظمات المجتمع المدنى**:ساهمت تلك المنظمات بعدة أدوار منها التوعوى والميدانى والرقابى جنباً إلى جنب مع مؤسسات الدولة فى مواجهة أزمة كورونا[٣].

الفصل الثالث:الإستراتيجية المصرية لمواجهة أزمة كورونا والتحديات التى واجهتها:

المبحث السادس:الإستراتيجيات والسياسات المتبعة في مصر ومراحل إدارة أزمة كورونا:

أ- إتخذت الحكومة الإجراءات العاجلة في مواجهة الأزمة معلنة تفضيل نموذج"**الصحة أولاً**"على نموذج "**الإقتصاد أولاً**"،كمتطلب إستراتيجى للحفاظ على صحة المصريين،مع التدرج فى الإجراءات وفق مراحل الأزمة،على النحو التالى:

-**الإجراءات الوقائية**:

(١) قرار الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم(١١٩) لسنة٢٠٠٩ بشأن إستحداث وظيفة مدير إدارة الأزمات بدواوين عموم المحافظات،كما صدر قرار الجهاز رقم(١٨٧)لسنة٢٠١٨ بإستحداث وظائف بمجموعة الوظائف التخصصية بتشكيل مركزإدارة الأزمات،كما صدر قرار الجهاز رقم(٨٦)لسنة٢٠١٩ بإستحداث تقسيم تنظيمى للإدارة الإستراتيجية بوحدات الجهاز الإداريللدولة،يكون التقسيم التنظيمى الفرعى لإدارة الأزمات والكوارث والحد من المخاطر جزءًا منه.

(٢) صدر القانون رقم(١٦٥)لسنة٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم(٥٥)لسنة١٩٦٨ بشأن منظمات الدفاع الشعبى،مادة(٥)،مكرر(أ)دور المستشار العسكرى ممثلاً لوزارة الدفاع.

(٣) احسان محمد احمد،اليات عمل منظمات المجتمع المدنى فى مواجهة جائحة كورونا،مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية،مجلد(٨)،العدد(١)،يناير٢٠٢٢،صـ٢٥٨.

إتخذت الحكومة المصرية إجراءات وقائية شاملة لمواجهة الأزمة،تضمنت تعزيز قدرات المستشفيات،وتطبيق الحجر الصحي والتباعد الإجتماعي،مع إتخاذ تدابير تدريجية تتماشى مع تطور الأزمة،وقد ركّزت السياسات في البداية على الجانب الصحي،ثم توسعت لدعم الإقتصاد مع الحفاظ على الإلتزام بالإجراءات الإحترازية،وقد عكست تلك الإجراءات توازنًا فعّالًا بين حماية الصحة العامة وإستمرار النشاط الإقتصادي[١].

-**الدعم الحكومي:**حيث قدمت الحكومة دعمًا واسعًا للقطاعات المتضررة من الأزمة من خلال حزم مالية وتسهيلات ضريبية وقروض ميسرة،خاصة لقطاعات السياحة والنقل والصناعة والمشروعات الصغيرة،كما خُصصت مساعدات نقدية مباشرة للأسر الأكثر تضررًا لضمان الحماية الإجتماعية،وساهمت تلك الإجراءات في إستقرار السوق ودعم العمالة،وأظهرت قدرة الدولة على الإستجابة السريعة للتحديات الإقتصادية[٢].

-**التوعية المجتمعية:**أطلقت الحكومة حملات توعية مجتمعية شاملة عبر وسائل الإعلام المختلفة لنشر سبل الوقاية من الفيروس،مع التركيز على الفئات الأكثر عرضة للخطر مثل كبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة،وتم إنشاء مراكز توعوية في الأماكن العامة لتعليم ممارسات السلامة الصحية،كماساهمت تلك الجهود في تعزيز التعاون المجتمعي والإلتزام بالإجراءات الإحترازية[٣].

ب-**مراحل إدارة أزمة كورونا فى مصر:**

توافق صناع القرار المصرى على إدارة الأزمة،وفق عدة مراحل،على النحو التالى:

(١) **على المستوى المحلى**،إتخذت الحكومة التدابير الإحترازية في مواجهة الأزمة معلنة تفضيل نموذج"**الصحة أولاً**" للحفاظ على حياة وصحة المصريين،**من خلال ثلاث مراحل:**

(١) منصور على منصور شطا،دراسة تحليلية لدور الحزم التحفيزية لاحتواء تداعيات أزمة كورونا،على تدفقات النقد الأجنبي في مصر"دراسة مقارنة"،مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية،مصر،٢٠٢١.

(٢) على محمد الخورى،مستقبل الاقتصاد العربى تحت وطأة الأزمات المركبة:دراسة موجزة حول آثار أزمة وباء كورونا على الدول العربية وتوصيات عامة لمتخذى القرار وراسمى السياسات،مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

(٣) احمد عمران محمود،دور الصحف الالكترونية فى توعية الجمهور بالمخاطر المجتمعية لجائحة كورونا-دراسة ميدانية،مجلة البحوث الإعلامية،جامعة الأزهر،العدد(٥٥)،٢٠٢٠،صـ٢٣٨٥.

(أ) المرحلة الأولى:فرضت الحكومة **إجراءات صارمة**،منذ اللحظة الأولى لتفشى الفيروس في الصين.

(ب)المرحلة الثانية:تعزيز النظام الصحى،مع التركيز على الفئات الأكثر عرضة للخطر، وإطلاق حملات توعية لزيادة قبول اللقاح بين المواطنين.

(ج)المرحلة الثالثة:فكانت"**إعادة التشغيل الحذر**"فبدأت الحكومة في تخفيف القيود تدريجيًا مع تحسن الوضع الصحي،لإعادة الحياة الإقتصادية إلى مسارها الطبيعي،مع إستمرار تطبيق الإجراءات الوقائية،فقد ساعدت تلك الإستراتيجية في الحفاظ على إستقرار الأمن القومي المصري من خلال تحقيق توازن بين الصحة العامة والإستقرار الإقتصادي.

(٢) **أما على المستوى الدولى والإقليمى**،فقد إتخذت الحكومة عدة إجراءات دبلوماسية لمواجهة الأزمة، وتعاونت مصر مع منظمة الصحة العالمية والأمم المتحدة في تبادل المعلومات والمشاركة في المبادرات العالمية لتوزيع اللقاحات،كما أبرمت إتفاقيات مع دول كبرى مثل الصين وروسيا لتأمين اللقاحات والمستلزمات الطبية،وإستفادت من الدعم المالي والإنساني من دول ومنظمات دولية فى مواجهة الأزمة،أماعلى المستوى الإقليمي،قدمت مصر مساعدات طبية لدول عربية وإفريقية،وعززت تضامنها مع الإتحاد الإفريقي في توزيع اللقاحات،ولعبت مصر دورًا محوريًا في توفير الدعم اللوجستي للدول المتضررة.

ج- <u>السياسات المتبعة في مصر خلال أزمة كورونا:</u>

إستندت السياسات التي إتبعتها الحكومة المصرية إلى مجموعة من المبادئ هدفت إلى حماية الفئات الأكثر ضعفًا،وتحقيق الإستقرار السياسى والإقتصادي والإجتماعي،وتعزيز التعافي المستدام،على النحو التالى:

-**<u>الصحة العامة</u>:**إعتمدت السياسات التي إتبعتها الدولة المصرية فى إدارة الأزمة على مجموعة من المبادئ الأساسية،فقد سعت إلى حماية الفئات الضعيفة وضمان الإستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي،فضلاً عن تعزيز التعافي المستدام،فقد تم التركيز على

تعزيز الخدمات الصحية في المستشفيات الحكومية من خلال توفير الأدوية والمعدات الطبية اللازمة لمواجهة الأزمة،كما تم توفير الفحوصات والعناية المركزة بشكل عاجل للتعامل مع الزيادة المفاجئة في الحالات الحرجة،مع تطوير اللقاحات وتنظيم حملات التطعيم التي أسهمت بشكل كبير في تقليل عدد الإصابات والوفيات،وكانت هناك جهود لحماية رأس المال البشري في المجال الصحي من خلال دعم الأطباء والممرضين وتعزيز قدراتهم لمواجهة تداعيات الأزمة(١)

-**التعليم**:إتبعت الحكومة المصرية سياسة التحول إلى التعليم عن بُعد،مما مكن من إستمرارية العملية التعليمية رغم إغلاق المدارس والجامعات بسبب الأزمة،فقد أثرت الفجوة الرقمية بين الطلاب على إمكانية الوصول إلى التعليم الرقمي في بعض المناطق،وذلك بسبب نقص البنية التحتية التقنية وضعف إتصال الإنترنت وعدم توافر الأجهزة الإلكترونية،وبذلت الحكومة رغم تلك التحديات جهودًا لتقديم الدعم النفسي والإجتماعي للأفراد المتأثرين نفسياً بسبب التدابير الإحترازية،حيث تم توفير خدمات إستشارية ومساعدات نفسية للمتضررين،فضلاً عن الإهتمام بتطوير التدريب والتوظيف لتحسين مهارات العمالة غير المنتظمة وتوفير فرص عمل بعد الأزمة،مما عكس رؤية الحكومة نحو تحقيق التعافي المستدام في كافة القطاعات(٢).

-**دعم الفئات الضعيفة**:إتخذت الحكومة المصرية عدة تدابير بهدف التخفيف من تداعيات الأزمة على الفئات الضعيفة خلال الأزمة،وتم توسيع وزيادة قيمة المساعدات المالية المقدمة للأسر المتأثرة بشكل مباشر،بالإضافة إلى تقديم مساعدات مالية مباشرة للعمالة غير المنتظمة ،كما تم تأجيل دفع الفواتير المتعلقة بالخدمات الأساسية،مثل الكهرباء والمياه، لتخفيف العبء المالي على الأسر المتضررة(٣)،فقد ساهمت تلك السياسات في توفير حماية إجتماعية للشرائح الأكثر هشاشة في المجتمع،والفئات ذات الدخل المحدود(٤).

(١) عبد الله فيصل علام،سياسات الصحة العامة فى مصر والاستجابة للطوارئ الصحية فى ظل جائحة كوفيد١٩،المجلة المصرية للتنمية والتخطيط،المجلد(٣٠)،العدد(٤)،٢٠٢٢،صـ١٥٤.

(٢) مريم شوقى عبد الرحمن تره،أميرة أحمد ربيع،أزمة جائحة كوفيد١٩والتوسع فى التعليم الإلكترونى فى مصر،المجلة العربية للعلوم،م(٤)،ع(٤٨)،٢٠٢٠،صـ٦٦.

(٣) نجوى عبد الله سمك وآخرون،تحليل فيروس كورونا المستجد على الإقتصاد المصرى والسياسات المقترحة للتعامل مع تداعياته،دراسة مقدمة من قسم الإقتصاد،كلية الإقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة،٢٠٢٠م.

(٤) ماجد أبو النجا الشرقاوى،التقييم الإقتصادى لجائحة كورونا-دراسة حالة الاقتصاد المصرى،مجلةحقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية،العدد(٥)،٢٠٢٢،صـ٧٥٤.

-**الاقتصاد الإجتماعي:**ركزت الحكومة المصرية على الحفاظ على إستقرار الأسواق وأسعار السلع،خلال فترات الإغلاق والحظر التي شهدت ضغطًا على الأسواق المحلية،كما تم تعزيز تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير حوافز مالية،فقد تم تنفيذ حزم تحفيز إقتصادي تهدف إلى توفير السيولة المالية للأعمال التجارية،وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة،تلك السياسات كانت ضرورية لتجنب الإنكماش الإقتصادي وضمان إستمرارية الأنشطة التجارية في مواجهة التحديات التي فرضتها الأزمة(١).

المبحث السابع:التحديات التي واجهت السياسات المصرية خلال أزمة كورونا:

-نقص الموارد والتمويل:

حيث أدى تراجع الإيرادات وإنكماش قطاعات حيوية إلى ضغوط شديدة على الموازنة العامة،في ظل الحاجة لزيادة الإنفاق على الصحة والدعم الإجتماعي،كما أثّر التمويل المحدود على تطوير البنية التحتية الصحية والتعليمية،مما أظهر الحاجة إلى آليات تمويل بديلة وشراكات موسعة لضمان إستمرارية الخدمات،وأظهرت الأزمة أهمية بناء نظام مالي أكثر مرونة وإستعدادًا للتعامل مع الأزمات المستقبلية(٢).

-ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية:

أدى غياب التكامل المؤسسي فى بداية الأزمة إلى تضارب القرارات،وتكرار الجهود،وتأخير وصول المساعدات للفئات المستهدفة،ما أثّر على كفاءة تقديم الخدمات،وتسبب ذلك في تراجع الثقة لدى بعض المواطنين نتيجة تفاوت تطبيق الإجراءات،وقد كشفت الأزمة الحاجة لتطوير منظومة إدارة الأزمات عبر إنشاء منصات رقمية موحدة وتفعيل الشبكة الوطنية للطوارئ،بما يضمن التنسيق اللحظي ويعزز الإستجابة للأزمات بمنهجية تشاركية وفعالة(٣).

(١) مروة فتحى البغدادى،التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-١٩ على الاقتصاد المصرى وآليات مواجهتها،مجلة البحوث القانونية والاقتصادية،المجلد(١٣)،العدد(٨٥)،٢٠٢٣،صـ٢٥١.

(٢) أحمد فاروق غنيم،أثر جائحة كوفيد– ١٩على تجارة مصر الخارجية ومستتبعاتها الاقتصادية،مجلة آفاق اقتصادية،مركز معلومات مجلس الوزراء،مصر، العدد(١)، ٢٠٢٠.

(٣) أمينة سعيدعبد الفتاح الصياد،الشراكة بين الدولة والمجتمع المدنى وتحقيق الأمن الإجتماعى"جائحة كورونا أنموذجاً"،مجلة كلية الآداب جامعة الفيوم،مج(١٥)، ع(١)،٢٠٢٣،صـ١٢٥٦.

-عدم كفاية التوزيع العادل للموارد بين المناطق المختلفة:

كشف ضعف التوزيع العادل للموارد خلال الأزمة عن فجوات بنيوية في آليات الدعم الحكومي،فقد ظهر تباين كبير في الوصول إلى الخدمات بين المناطق الحضرية والريفية،خاصة في الصعيد والمناطق العشوائية،وأدى ضعف قواعد البيانات والبنية التحتية إلى تقليص فعالية الدعم الإجتماعي في بعض المناطق،مما زاد من شعور التهميش وأثر على ثقة المواطنين،وقد أبرزت الأزمة الحاجة إلى سياسات قائمة على العدالة الجغرافية، وتطوير نظم الإستهداف،وتعزيز القدرات المحلية لضمان إستجابة أكثر توازنًا وشمولًا مستقبلًا[١].

-ضعف القدرة على التعامل مع الأزمات الصحية الطارئة:

فقد واجهت المستشفيات نقصًا في المستلزمات وأجهزة التنفس وأسرة الرعاية،إلى جانب عجز في الكوادر الطبية المدربة،وإفتقرت السياسات إلى خطط إستجابة مرنة وقاعدة بيانات مركزية،ما أضعف قدرة الدولة على التدخل السريع،وأبرزت الأزمة الحاجة الملحّة لإعادة هيكلة السياسة الصحية عبر تعزيز الإستثمار،وتطوير أنظمة الإنذار المبكر،وتدريب الكوادر لضمان الأمن الصحي كجزء من الأمن القومي[٢].

-الأثر السلبي على الفئات الضعيفة:

فقد كانت الأسر منخفضة الدخل والعمالة غير المنتظمة الأكثر تضررًا من تدابير الإغلاق في ظل محدودية شبكات الحماية الإجتماعية،ورغم تقديم الحكومة منحًا وتسهيلات إستثنائية،إلا أن تلك الإجراءات كانت محدودة التغطية وغير مستدامة،وكشفت الأزمة عن ضعف منظومة إستهداف الدعم وغياب قواعد بيانات دقيقة،وأظهر الحاجة لإصلاح هيكلي يشمل توسيع شبكات الأمان وتحقيق عدالة إجتماعية لكافة فئات المجتمع[٣]

(١) عبده موسى،مواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد(كوفيد-١٩) فى مصر:التداعيات والسياسات،العدد(٢)،تقارير وأوراق سياسات،المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات،قطر،٢٠٢١،https://2u.pw/Ecx3A .

(٢) غادة عبد العال،نسمة عبد العزيز،المعوقات التى تواجه الأطقم الطبية عن التعامل مع مرضى فيروس كورونا المستجد،دراسة مطبقة على مستشفى العزل فى ملوى محافظة المنيا،مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية، العدد(٥٦)،مصر،٢٠٢١.

(٣) سماح عبد المنعم فهمى،الآثار الحالية والمحتملة لفيروس كورونا على معدلات البطالة فى مصر،مجلة مصر المعاصرة،العدد(٥٤٨)،أكتوبر٢٠٢٢،صـ٢٧.

الفصل الرابع:تقييم فعالية السياسات وآليات تنفيذها:

المبحث الثامن:التحليل النقدي وتقييم فعالية السياسات المتبعة في مواجهة أزمة كورونا في مصر

١ – التحليل النقدي لفعالية السياسات:

أ- مدى نجاح السياسات في الحد من آثار الأزمة:

نجحت السياسات المصرية نسبيًا في إحتواء تداعيات الأزمة من خلال إجراءات وقائية ودعم إقتصادي للفئات المتضررة،ما ساعد في الحد من إنتشار الفيروس وتخفيف الضغط على القطاع الصحي،فقد واجهت تحديات في التنفيذ بسبب محدودية الموارد وضعف البنية التحتية،خاصة في التعليم والعمل عن بُعد،وقد كشفت الأزمة عن الحاجة لإصلاحات مؤسسية وهيكلية لتحقيق توازن مستدام بين الصحة والإقتصاد والإستعداد للأزمات المستقبلية.

ب- مشاركة المجتمع المدني:

أدى تعاون الحكومة المصرية مع المنظمات غير الحكومية إلى تعزيز الإستجابة للأزمة،على النحو التالى:

-**تقديم الدعم الإغاثي:**عبر توزيع المواد الغذائية التي قلّلت من أثر نقص الإمدادات على الأسر منخفضة الدخل،وتقديم منح مالية طارئة للأسر التي فقدت مصادر دخلها،ما ساهم في تخفيف الأعباء الإقتصادية والإجتماعية لتلك الفئات،فقد أظهرت الأزمة أهمية الشراكة بين القطاعين الحكومي وغير الحكومي في مواجهة الأزمات،مع الحاجة إلى تعزيز التعاون لضمان إستدامة المشاركة في المستقبل.

-**تقديم الخدمات الصحية:**من خلال توفير المعدات الطبية التي حسّنت من قدرة النظام الصحي على التعامل مع الأزمة،وتوسيع نطاق الرعاية الصحية عبر إنشاء نقاط فحص إضافية وتقديم خدمات الصحة الأولية،إلى جانب جهود رفع الوعي والتثقيف الصحي التي إستهدفت توعية المواطنين بطرق الوقاية والعلاج،ما ساعد في إحتواء الأزمة.

-**تقديم الدعم النفسي والإجتماعي:**قامت منظمات المجتمع المدنى بإطلاق مبادرات متعددة لتقديم الدعم النفسي،تضمنت إنشاء مجموعات دعم نفسي وإجتماعي،وتوفير خدمات

الإستشارات النفسية عبر الهاتف أو الإنترنت،وتنظيم ورش عمل توعوية لتعزيز الصحة النفسية،خاصة بين الفئات الأكثر تأثرًا مثل كبار السن،والأطفال،والعمالة غير المنتظمة،كما تم تنسيق تلك الجهود مع مؤسسات الصحة الحكومية لضمان تكامل الخدمات وتوسيع نطاق الوصول إليها،وقد عزز هذا الدعم من قدرة المجتمع على الصمود والتكيف مع الأوضاع الإستثنائية،وساهم في تعزيز الوعي بأهمية الصحة النفسية كجزء لا يتجزأ من الصحة العامة،وهو ما عكس تحوّلًا نوعيًا في سياسات التعامل مع الأزمات الصحية والإجتماعية،أكد الدور الإنساني والإجتماعي للمجتمع المدني ضرورة الإستمرار في دعم تلك المبادرات وتطويرها،مع إدماج الدعم النفسي والإجتماعي ضمن الخطط الوطنية لمواجهة الأزمات المستقبلية،لضمان حماية متكاملة للفرد والمجتمع على حد سواء.

٢- <u>تقييم فعالية السياسات المتبعة في مواجهة فيروس كورونا في مصر:</u>

-**تقييم السياسات العامة والإقتصادية:**رغم السياسات الداعمة للفئات المتضررة،فرضت الأزمة أعباء مالية كبيرة على الإقتصاد المصري،فقد زاد الإنفاق الطارئ من عجز الموازنة وارتفاع الدين العام،وأثّرت تلك الضغوط على قدرة الدولة في تمويل التنمية والخدمات الأساسية، وكشفت الأزمة عن الحاجة لإصلاحات مالية هيكلية لتعزيز مرونة الإقتصاد وإستدامة الدعم الإجتماعي دون الإخلال بالإستقرار المالي.

-**تقييم فعالية الدعم المالي للأسر المتضررة:**ساعد الدعم المالي الحكومي في تخفيف الأعباء على الأسر المتضررة من الأزمة،لكنه واجه تحديات في سرعة التوزيع ودقة الإستهداف،ما قلل من فعاليته في تلبية الإحتياجات العاجلة،وأدت محدودية قواعد البيانات وضعف نظم التتبع إلى تكرار الثغرات وعدم شمول جميع الفئات الهشة،وأبرزت الحاجة لتطوير آليات رقمية تضمن توزيعًا عادلًا وسريعًا للدعم في الأزمات المستقبلية.

-**تقييم برامج التأمين الصحي:**ساهم برنامج التأمين الصحي الشامل في تعزيز الوصول إلى الرعاية الصحية وتقليل الأعباء المالية على الأسر خلال الأزمة،ما دعم مؤشرات الصحة

العامة،إلا أن نقص الأدوية والمعدات،خاصة في المناطق النائية،قلّل من فعاليته وسرعة الإستجابة،وأبرزت الأزمة الحاجة لتحسين إدارة التمويل والإمدادات وتعزيز القدرات البشرية لضمان تقديم خدمات صحية متكاملة ومستدامة للجميع(١).

-**تحليل فعالية برامج الدعم الغذائي:**ساهمت برامج الدعم الغذائي في تخفيف آثار الأزمة على الأسر الأكثر تضررًا،عبر توفير الغذاء وتعزيز الإستقرار المجتمعي،إلا أن ضعف البنية التحتية وصعوبات الوصول لبعض المناطق النائية،إضافة إلى محدودية التنسيق بين الجهات،أثرت على شمولية وفعالية التوزيع،وأظهرت الأزمة ضرورة تحسين التخطيط واللوجستيات وتبني أدوات رقمية لضمان وصول الدعم الغذائي لجميع المستحقين بكفاءة في الأزمات المستقبلية.

-**تقييم تأثير برامج التوعية والتثقيف:**ساهمت تلك الحملات بالتعاون مع المجتمع المدني في رفع الوعي الصحي وتعزيز الإلتزام بالإجراءات الوقائية خلال الأزمة،ما ساهم في الحد من إنتشار الفيروس،إلا أن ضعف وصول الرسائل لبعض الفئات في المناطق الريفية وذات التعليم المحدود قلّل من فعاليتها،وأظهرت الأزمة الحاجة لتطوير إستراتيجيات توعوية شاملة وموجهة تستخدم أدوات تكنولوجية ومحتوى متنوعًا يصل لجميع فئات المجتمع بفعالية.

-**العدالة الإجتماعية والفجوات:**رغم جهود الحكومة في توفير الدعم خلال الأزمة،الإ أنها كشفت عن قصور في تحقيق العدالة الإجتماعية،حيث لم تصل المساعدات بشكل كافٍ إلى جميع الفئات الأكثر إحتياجًا،ما ساعد في تفاقم الفجوات الإجتماعية وزيادة التوترات،وأظهرت تلك التحديات الحاجة لتطوير آليات إستهداف شاملة تستند إلى بيانات دقيقة،وتعزيز المشاركة المجتمعية لضمان توزيع عادل ومستدام يعزز التماسك والإستقرار المجتمعي.

-**تحليل فعالية التنسيق بين الجهات المختلفة:**

واجه التعاون بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني تحديات في بداية الأزمة بسبب ضعف تبادل المعلومات،ما أثّر على فعالية الإستجابة،ومع تقدم الأزمة،تحسّن التنسيق عبر

(١) علا فاروق صلاح عزام،ما بعد كورونا:النظام الصحي وقانون التأمين الصحي الشامل-دراسة مقارنة،مجلة البحوث القانونية والاقتصادية،المجلد(٣٥)،العدد(٢)،يوليو ٢٠٢٣،صـ٧٤.

آليات مشتركة لتبادل البيانات وتوزيع الموارد،ما عزز من كفاءة الخدمات المقدمة،وأكدت التجربة أهمية بناء منصات تنسيق مستدامة لضمان إستجابة فعالة في الأزمات المستقبلية.

المبحث التاسع:استراتيجيات لتحسين السياسات وآليات الأجهزة التنفيذية فى إدارة الأزمة فى مصر

١- إستراتيجيات لتحسين السياسات لمواجهة فيروس كورونا في مصر:

-**تحسين آلية توزيع الموارد:**تُعد من أبرز الإستراتيجيات المقترحة لتعزيز فعالية السياسات في إدارة الأزمات،من خلال تطوير نظام معلومات جغرافي(GIS) يوفّر بيانات دقيقة عن المناطق والفئات المستهدفة،يساعد هذا النظام في توجيه الدعم بكفاءة،وتقليل الهدر ،وتعزيز الشفافية،خاصة في المناطق النائية والحدودية،ويدعم التخطيط المستقبلي وبناء سياسات صحية وإجتماعية أكثر إستدامة وفاعلية.

-**تعزيز التنسيق فى إدارة الأزمات:**فقد ظهرت الحاجة لإنشاء لجنة وطنية مركزية تضم ممثلين من مختلف الجهات لتوحيد الجهود وتبادل المعلومات بفعالية،مما يساعد في تجنب التكرار ،وتكامل الإستجابة،والتخطيط المشترك،مع تعزيز الشفافية والمساءلة،وزيادة فرص الدعم المحلي والدولي.

-**تعزيز قدرات النظام الصحي:**يتطلب تطبيق نظام التأمين الصحى الشامل ليضم كافة فئات المجتمع،وتطوير البنية التحتية وتحديث المستشفيات وتوسيع الخدمات للمناطق الأكثر ضعفاً،إلى جانب الإستثمار في تدريب الكوادر وتحسين بيئة العمل والحوافز ،كما يستلزم الأمر تمويلًا مستدامًا ودعم البحث والإبتكار الطبي،بما يعزز مرونة النظام الصحي وقدرته على الصمود وتقديم خدمات متكاملة وعالية الجودة[١].

-**تعزيز برامج الدعم الإجتماعي:**لحماية الفئات الأكثر تضررًا من الأزمات مثل كورونا، ويتطلب توسيع التغطية لتشمل شرائح جديدة كالأسر ذات الدخل المحدود والعمالة غير المنتظمة،وتحديث دوري للبيانات لضمان إستهداف دقيق وفعال،كما يجب تحسين التعاون

(١) الاثار الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا المستجد على الوطن العربى ،صادر عن الامانة العامة لأتحاد الغرف العربية، ٢٠٢٠.

بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني،وتوظيف التكنولوجيا لتسهيل الوصول للخدمات،بما يعزز العدالة الإجتماعية والإستقرار ويدعم التعافي والتنمية المستدامة.

-**تعزيز برامج التوعية والتثقيف الصحي:**يتطلب تبني إستراتيجيات شاملة تستخدم الوسائط الرقمية والتقليدية لضمان وصول الرسائل الصحية لجميع فئات المجتمع،خاصة في المناطق النائية والحدودية،يشمل ذلك محتوى مبسطًا ومتنوعًا يعكس الإختلافات الثقافية والتعليمية، والتركيز على الوقاية وأهمية اللقاحات،وتُعد الشراكات مع المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية أساسية لنشر الوعي وبناء ثقافة صحية مستدامة.

-**إنشاء آليات لمراقبة وتقييم فعالية السياسات الإجتماعية:**يُعد أمرًا ضروريًا لضمان كفاءتها وشفافيتها،خاصة خلال الأزمات مثل أزمة كورونا،وذلك عبر نظام دوري يراجع تنفيذ السياسات وتوزيع الموارد بدقة،ويتطلب ذلك مؤشرات أداء قابلة للقياس،وإستخدام تقنيات حديثة في جمع وتحليل البيانات،مع إشراك المجتمع المدني والفئات المستفيدة،وتساهم تلك الآليات في إتخاذ قرارات تصحيحية سريعة وتحقيق عدالة التوزيع والتنمية المستدامة.

٢- <u>آليات الأجهزة التنفيذية فى إدارة أزمة كورونا:</u>

أ- <u>مجلس الوزراء المصرى:</u>

إتخذت الحكومة المصرية حزمة شاملة من الإجراءات الصحية والإقتصادية والإجتماعية،فقد تم تفعيل غرفة عمليات دائمة بمجلس الوزراء بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية لمتابعة التطورات لتطبيق قرارات اللجان المتخصصة،إلى جانب قرارات إقتصادية لتخفيف التداعيات، وشملت التدابير التوعوية تعليق منشورات توعوية بالمباني الحكومية،وتنظيم محاضرات للأطقم الصحية وطلاب المدارس،وإطلاق حملات إعلامية مكثفة على جميع المنصات لرفع وعي المواطنين،فضلاً عن إطلاق موقع إلكتروني وفيديوجرافات رسمية للتعريف بالفيروس،كماتم تخصيص عدد من المدارس ومراكز الشباب كمراكز علاج مؤقتة،مع توفير أجهزة تعقيم في جميع مؤسسات الدولة،وتطبيق إجراءات حجر صحي صارمة وعزل المناطق المصابة،كما أُلزِم المواطنون بإرتداء الكمامات وتلقي

اللقاحات،وفرضت غرامات على المخالفين،وأغلقت المطارات وأُوقِفَت الرحلات السياحية،وتوقف النقل الجماعي في توقيتات محددة،بالإضافة إلى تقليص أعداد العاملين بالجهاز الإداري عن طريق التناوب،وتطبيق حظر تجوال جزئي،كما وُفّرت مساعدات مالية شهرية للعمالة غير المنتظمة،وجرى تعقيم شامل للشوارع والمباني العامة ووسائل النقل،مع إستمرار العملية التعليمية عبر التعليم عن بُعد،وقد صدّق مجلس النواب على إعلان حالة الطوارئ بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٨ لسنة٢٠٢٠،تعزيزًا لحالة التأهب للحفاظ على الأمن والصحة العامة(١).

ب- وزارة التنمية المحلية:

بذلت وزارة التنمية المحلية جهودًا مكثفة لمواجهة أزمة كورونا بالتنسيق مع الجهات المعنية لتنفيذ قرار لجان إدارة الأزمات،فقد فعّلت مركز إدارة الأزمات بالوزارة وربطته بمراكز إدارة الأزمات في جميع المحافظات لضمان سرعة الإستجابة والتنسيق الفعّال،وشملت الإجراءات فرض حظر تجوال على الطرق الرئيسية،ومنع التجمعات في الأماكن العامة،وتعليق جميع الأنشطة الإجتماعية مثل المهرجانات والحفلات والأفراح،وإغلاق دور السينما والنوادي الرياضية،كما قرر المحافظين تعليق الدراسة في كافة المؤسسات التعليمية،وغلق دور العبادة من مساجد وكنائس منعًا لإنتشار العدوى،مع التشديد على الإغلاق الجزئي للمحال التجارية والحرفية في مواعيد محددة،وإستثناء محال البقالة والمخابز والصيدليات لضمان تلبية الإحتياجات الأساسية للمواطنين(٢).

ج- وزارة الصحة والسكان:

قامت وزارة الصحة بتفعيل غرفة عمليات"١٠٥"بمركز إدارة الأزمات منذ اللحظة الأولى، بالتنسيق مع مختلف الجهات المعنية،مع تفعيل فرق الإستجابة السريعة في كافة المحافظات لرصد وتتبع الحالات الإيجابية والمخالطين،وفق منهجية تدريجية شملت الكشف والعزل والعلاج،وإجراءات الحد من الإنتشار مثل إغلاق المدارس ونقاط العبور ومنع

(١) الأزمات فى نقاط :من الحظر إلى التعايش،فيروس كورونا المستجد،نشرة صادرة عن مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصرى،السنة(١)،العدد(٢)،مايو ٢٠٢٠.

(٢) وزير التنمية المحلية يطالب المحافظات بتطبيق قرارات اللجنة العليا لأزمة كورونا بمنتهي الحزم للحفاظ علي صحة المواطنين،الهيئة العامة للاستعلامات،٢٠٢٠/١٢/٢٨،https://2u.pw/uWfxP .

التجمهر،ورفعت الوزارة درجة إستعداد المستشفيات وتجهيزاتها،مع تأهب الأطقم الطبية والإدارية لتقديم رعاية صحية عالية الكفاءة،وتم تخصيص٢.٦مليار جنيه للقطاع الصحي،شملت تمويل المستشفيات العامة والجامعية،وحوافز للعاملين في مستشفيات العزل،كما تم تخصيص مليار جنيه لشراء المستلزمات الوقائية والأدوية،وشملت الجهود رفع موازنة وزارة الصحة بنسبة١٠٠% في عام٢٠٢١ مقارنة بالعام السابق،وصرف مكافآت وبدلات بنسبة٧٥% لدعم العاملين في القطاع الطبي،وقد إستفادت الدولة من مبادرات صحية سابقة خضعت لها أكثر من٦٠ مليون مواطن،ما أتاح بيانات دقيقة ساعدت في تجنب الإغلاق الكامل،والإعتماد على حلول مثل إستخدام الحرم الجامعي لعزل الحالات،ومتابعة الحالات منزليًا،هذا إلى جانب التنسيق مع جهات الإختصاص لتطبيق إجراءات الحماية،مثل العزلة الذاتية والإجتماعية والحد من التواصل المباشر،للحد من تفشي العدوى(١).

د- القوات المسلحة المصرية:

لعبت القوات المسلحة دورًا محوريًا في دعم سياسات الدولة خلال الأزمة،من خلال تدخلات متكاملة ومؤسسية ساهمت في تعزيز فعالية الإستجابة الوطنية،فقد نفّذت خطة شاملة للتطهير والتعقيم إستهدفت الأماكن ذات الكثافة العالية مثل مؤسسات الدولة،محطات المترو والقطارات،المنشآت الدينية،الجامعات،والأسواق التجارية،كما دعمت المنظومة الصحية بإنشاء٦مستشفيات ميدانية وتجهيز٢٢ مستشفى عسكريًا و١٠٠٠ سيارة إسعاف،وتوفير الأجهزة والمستلزمات الطبية بالتنسيق مع وزارة الصحة،وتوزيع الكمامات مجانًا،ورفع كفاءة المدن الجامعية لإستخدامها كمراكز للحجر الصحي،كما ساهمت في تأمين الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه،وضبط الأسواق،وتوفير الغذاء للمناطق النائية،مع إستخدام وسائل المراقبة والإستشعار عن بُعد والطائرات للإسعاف والإخلاء الطبي،وشمل الدور التوعوي والتدريبي التعاون مع وسائل الإعلام والمؤسسات

(١) وزير الصحة أمام قمة الحكومات العالمية:مصر تمكنت بنجاح من إدارة أزمة كورونا،الهيئة العامة للاستعلامات،١٤/٢/٢٠٢٣، https://2u.pw/EcvhaJOi

الدينية والمجتمع المدني لنشر الوعي وتعزيز التماسك الإجتماعي،وقد أظهرت تلك الجهود أهمية التكامل المؤسسي بين القوات المسلحة وأجهزة الدولة،والتحول من التنسيق الظرفي إلى نهج دائم في إدارة الأزمات،ما يعزز من فعالية السياسات العامة ويحقق إستجابة شاملة ومستدامة في الأزمات المستقبلية(١).

هـ- وزارة السياحة:

شهد قطاع السياحة في مصر خلال عام٢٠٢٠ تراجعًا حادًا متأثرًا بالأزمة،بعدما كان قد حقق أداءً متميزًا في عام ٢٠١٩(٢)،وقد إتُخذت عدة تدابير لإحتواء الأزمة،حيث تم تشكيل لجنة مشتركة بين وزارتي السياحة والصحة لوضع إجراءات إحترازية داخل المنشآت السياحية،إلى جانب إسقاط الضريبة العقارية عن تلك المنشآت لمدة ستة أشهر،وتأجيل سداد المستحقات والضرائب والقروض دون غرامات،وأجرت فحوص دورية للعاملين بالفنادق، وتوزيع أجهزة كشف حراري،وتكثيف حملات التفتيش والتعقيم،وتوفير المستلزمات الوقائية للعاملين،وتنظيم دورات توعوية بالإجراءات الصحية،كما وفر صندوق الطوارئ إعانات شهرية للعاملين المتضررين تراوحت بين٦٠٠ و١٠٠٠جنيه،وتم تمديد مهلة شركات التنمية السياحية لإستكمال مشروعاتها لمدة عام،وإعفاء البازارات والكافيتريات بالمواقع الأثرية من الإيجارات لحين إستئناف حركة السياحة(٣).

و-وزارة العمل:

قامت الوزارة بعدد من الإجراءات الداعمة للعمالة،وفي مقدمتها صرف منحة إستثنائية بقيمة٥٠٠ جنيه للعمالة غير المنتظمة من خلال التسجيل على الموقع الرسمي للوزارة، وصرف مرتبات العمالة المنتظمة بقطاع السياحة لضمان إستقرارهم المعيشي،كما كثفت الوزارة من حملات التفتيش على المنشآت والمصانع والشركات في مختلف المحافظات لمتابعة تنفيذ الإجراءات الإحترازية والوقائية،بالتوازي مع تنفيذ حملات توعوية شملت

(١) القوات المسلحة تعاون أجهزة الدولة لتنفيذ كافة الإجراءات الوقائية والإحترازية لمجابهة فيروس كورونا،موقع وزارة الدفاع،٢٠٢٠/٣/١٧، https://2u.pw/dxa7Z

(٢) المشكلات والتحديات التي تواجه قطاع السياحة في مصر،مركز المعلومات،مجلس الوزراء،٢٠٢١/٩/١٢، https://www.idsc.gov.eg/News/View/15663

(٣) باسم محمود أبو العلا هريدى،أثر إنتشار الأوبئة العالمية على صناعة السياحة فى مصر بالتطبيق على فيروس كورونا المستجد(كوفيد-١٩)،المجلة العلمية لكلية السياحة والفنادق،العدد(١٧)،الاصدار(١)، ٢٠٢٠.

إرسال رسائل نصية قصيرة للمواطنين،وتنظيم ندوات داخل مواقع العمل لنشر الوعي حول الفيروس وطرق الوقاية منه،وكذلك تم توفير وسائل ميسرة لصرف الإعانات،سواء من خلال منافذ البريد المصري أو بإستخدام البطاقات البنكية (الفيزا)،إضافة إلى إتاحة منصة "أهالينا" للاستعلام عن حالة العمالة غير المنتظمة المسجلة[١].

ز –<u>البنك المركزي المصري:</u>

نفّذ البنك المركزي حزمة واسعة من الإجراءات التحفيزية لدعم القطاعات الحيوية وضمان إستقرار الإقتصاد الوطني،شملت تلك الإجراءات خفض أسعار العائد بنسبة٣% وتأجيل كافة الإستحقاقات الإئتمانية للأفراد والشركات،مع تشجيع التحول إلى الدفع الإلكتروني للحد من التعاملات النقدية،وقد أتاح البنك التمويل اللازم لإستيراد السلع الإستراتيجية ودعم القطاعات الأكثر تضررًا،كما خفّض سعر العائد الخاص بمبادراته التمويلية من١٠% إلى ٨%[٢]،وأطلق المركزي مبادرات لإحلال وتجديد الفنادق وأساطيل النقل السياحي،وأرجأ إستحقاقات الشركات العاملة بالقطاع،وساهم بنسبة ٥٠% في تمويل حملة تسويقية دولية للترويج للمقصد السياحي المصري،كما وفر مليار جنيه للمصدرين خلال مارس وأبريل٢٠٢٠،وأطلق مبادرات للعملاء غير المنتظمين وتيسير التمويل العقاري لمتوسطي الدخل،ومنح قروضًا إستثنائية قصيرة الأجل للشركات الصغيرة بأسعار وشروط ميسرة،وتأجيل سداد الضريبة العقارية على المصانع والمنشآت السياحية لمدة ثلاثة أشهر ،وأصدر تعليمات لتعديل قواعد تسجيل الإئتمان بإلغاء القوائم السوداء وتخفيف قيود الإفصاح بعد السداد،فضلًا عن السماح للبنوك بإصدار قوائم مالية ربع سنوية مختصرة وفقًا للمعايير الدولية(IFRS) [٣]،ولتعزيز القدرات الصحية،كما تلقت مصر دعمًا من البنك الدولي بقيمة٧.٩ مليون دولار،مع تخصيص٦ مليارات دولار من الموازنة العامة لمواجهة آثار الأزمة،وأعلنت الحكومة أيضًا حزمة تحفيزية بقيمة٦.٤ مليار دولار،تضمنت خفض أسعار الغاز والكهرباء للصناعة[٤]،وتعديلات ضريبية شملت تخفيض ضريبة الدمغة وإعفاء

(١) جهود الدولة في دعم العمالة غير المنتظمة في ظل مجابهة فيروس كورونا، الهيئة العامة للإستعلامات،٢٠٢٠/٧/١٢، https://2u.pw/oDGt0

(٢) البنك المركزي المصري،بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا،والسياسات المتخذة في هذا الصدد، https://www.cbe.org.eg

(٣) الاستجابة لأزمة فيروس كورونا(كوفيد-١٩)فى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،صادرعن صندوق النقد الدولى،٢٠٢٠.

(٤) محمد اسلام تلى،حليمة السعدية قريشى،أثر جائحة كورونا على السياحة العربية البينية،مجلة أفاق للبحوث والدراسات،المجلد(٣)،العدد(٢) ،٢٠٢٠.

الإستثمار الأجنبي من ضريبة الأرباح الرأسمالية،بهدف تنشيط السوق ودعم التعافي الإقتصادي.

ح- **وزارة المالية:**

قدمت وزارة المالية تيسيرات ضريبية لمساندة مجتمع الأعمال،تضمنت تسهيلات في إنهاء المنازعات الضريبية،ورفع الحجوزات فور سداد نسب محددة من أصل الضريبة،إلى جانب ضخ١٢.٥ مليار جنيه بشكل عاجل للهيئات السلعية والخدمية،ومساندة قطاع السياحة للوفاء بالرواتب والإلتزامات،ودعمت المصدرين عبر توقيع٤١ إتفاقية لتسوية الأعباء التصديرية المتأخرة،مع صرف مستحقاتهم دون الحاجة إلى موقف ضريبي طوال فترة الأزمة،مما وفر سيولة نقدية مكّنتهم من الإستمرار في الإنتاج والحفاظ على العمالة،كما قدمت تسهيلات ضريبية للشركات العاملة في١٠ قطاعات متضررة،من خلال تقسيط ضريبة الدخل لعام ٢٠١٩ دون غرامات تأخير،ضمن جدول سداد مرن،وقد وجّهت الدولة البنوك لتوفير تمويلات ميسرة للسلع الأساسية[١]،وأطلقت مبادرات لدعم العملاء غير المنتظمين،وأعفت التحويلات المحلية من العمولات مؤقتًا،مع تبسيط إجراءات فتح الحسابات وتوسيع خدمات الدفع الإلكتروني،وزيادة حدود السحب والإيداع،ما ساعد في تعزيز السيولة وتقليل الإعتماد على النقد،وتحقيق نقلة نوعية نحو الإقتصاد الرقمي في ظل الأزمة[٢].

ط- **وزارة التضامن الإجتماعي:**

بذلت الوزارة جهودًا مكثفة لمواجهة تداعيات الأزمة عبر توسيع شبكات الأمان الإجتماعي لتشمل الفئات الأكثر إحتياجًا مثل العاملين بالقطاع غير الرسمي،والمسنين،وأصحاب المعاشات،والأطفال فاقدي الرعاية،والسيدات المعرضات للخطر،وذوي الإعاقة،وسكان المناطق العشوائية والريفية النائية،مع تأمين صرف المعاشات والدعم النقدي وميكنة عمليات الصرف والإستعلام والتظلم لتقليل التزاحم

(١) هبه محمود الباز،الشمول المالى كمدخل للتعامل مع تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد،سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الإقتصاد المصرى،الإصدار(١٨)،معهد التخطيط القومى،القاهرة،مصر،يونيو ٢٠٢٠.

(٢) الياس حفيظ،نعجة عبد الرحمان،دور التكنولوجيات المالية فى تعزيز الشمول المالى، قراءة فى المؤشرات الجزئية لدول شمال إفريقيا ،مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، المجلد(٢)،العدد(٧)،٢٠٢١.

والإختلاط،كما ساهمت الوزارة في تغطية القرى المعزولة بالغذاء،ونفذت حملات توعية في المناطق الريفية،وتعقيم وتأمين مؤسسات الرعاية وتوفير أدوات النظافة،كما ركزت على دعم مشروعات غذائية وإنتاجية مبتكرة لتأمين الغذاء وخلق فرص عمل منزلية للشباب والنساء،وأنشأت قاعدة بيانات للعمالة غير المنتظمة لتوسيع مظلة الحماية الإجتماعية،وشاركت في تجهيز أماكن العزل الطبي وتوفير مستلزمات المعيشة للمصابين والمخالطين،ما ساعد في التخفيف من تداعيات الأزمة على الفئات الهشة[١].

ي- وزارة البيئة:

إتخذت وزارة البيئة مجموعة من الإجراءات الداعمة للقطاع البيئي والإقتصادي والصحي، شملت تخفيض الرسوم بنسبة٥٠%على الرحلات اليومية للمحميات الطبيعية في محافظتي جنوب سيناء والبحر الأحمر،وإعفاء اللنشات الصغيرة من رسوم دخول المحميات،وذلك لتخفيف الأعباء على القطاع السياحي البيئي المتضرر[٢]،كما أُرجئ تطبيق القرار رقم ٢٠٤لسنة ٢٠١٩ الخاص بمناطق الإدارة البيئية،وذلك لتيسير النشاط البيئي والسياحي،كما سارعت الوزارة إلى تأسيس محارق على مستوى الجمهورية للتخلص الآمن من النفايات الطبية،وإنشاء مدافن صحية للتعامل مع المخلفات الخضراء،وذلك للحد من إنتقال العدوى،كما نسقت الوزارة مع منظمة"الفاو" لتعزيز إجراءات الحماية الإجتماعية للفئات المتضررة جراء الأزمة،عبر تسخير قنوات الحماية الإجتماعية القائمة لضمان إستجابة فعالة ومستدامة.

ك- وزارة التعليم العالي:

أسهمت وزارة التعليم العالي بدور بارز في إدارة الأزمة من خلال توظيف قدراتها البحثية والطبية،حيث إحتلت مصر المرتبة الأولى إفريقيًا وعربيًا والسابعة عالميًا في عدد الأبحاث المتعلقة بالفيروس،وتصدرت في عدد التجارب السريرية بـ١٢٢ تجربة،كما سخرت كوادرها البشرية من أطباء وباحثين وأساتذة،وإمكانياتها المادية من مستشفيات

(١) الرعاية والحماية الاجتماعية ومواجهة كورونا..جهود وخدمات للتضامن في٢٠٢٠،الهيئة الوطنية للإعلام،٢٠٢١/١٢/٢٩،https://2u.pw/EBH5Z

(٢) مصر تبحث مع "الفاو" معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لفيروس كورونا،موقع اليوم السابع،نشر بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٢٧، https://2u.pw/Z1BziMYl

وتجهيزات،لدعم قدرات الدولة بالتنسيق مع كافة الجهات،من خلال خطة شاملة أعدها المجلس الأعلى للمستشفيات الجامعية بالتعاون مع وزارة الصحة،كما حرصت على إستمرارية العملية التعليمية بتطوير نظام تقويم يعتمد على التعليم عن بعد،وشاركت المراكز البحثية في تصنيع المستلزمات الطبية ومواد التعقيم،وأطلقت مبادرة"طبق فكرتك"لدعم الحلول المبتكرة بتكلفة٣٠ مليون جنيه،وأقام المركز القومي للبحوث معرضًا للاختراعات،كما رصدت هيئة تمويل العلوم والتكنولوجيا والإبتكار تمويلًا يصل إلى٢ مليون جنيه لكل مشروع بحثي ضمن جهود تعزيز دور البحث العلمي في مواجهة للأزمة(١).

ل-وزارة الإعلام:

نجح الإعلام المصري بكل وسائله المقروءة والمرئية والمسموع والإلكترونية في إدارة الأزمة إعلامياً من خلال تقديم إعلامي منفرد في نشر ومتابعة الأحداث وآخر المستجدات لحظة بلحظة،حيث إتسمت تلك الوسائل بالشفافية والمصداقية حول نقل الأحداث ونشرها مما قطع الطريق على ترويج الشائعات والأخبار المكذوبة(٢)،ويرجع السبب الرئيس لتميز الإعلام المصري هو تعامله مع الأزمة بمصداقية،وإنضباط،وإعتمد على مصادره ومعلوماته بوثائق رسمية من الجهات المختصة،فقدَّم الحقائق والبيانات والأرقام المتعلقة بالأزمة بشكل واضح وبسرعة مكثفة على مدار اليوم مع التحديث لكل البيانات والمعلومات،مما أثمر عن ثقة المواطنين وحرصهم على متابعة المستجدات على مدار الساعة(٣).

م-وزارة البترول:

تماشياً مع جهود الدولة المصرية وخطة الحكومة لمواجهة أزمة كورونا،إتخذت الوزارة إجراءات إحترازية صارمة لحماية موظفيها من المخاطر الصحية المرتبطة بالأزمة،بما

(١) دور الوزارة والجامعات في مواجهة أزمة انتشار فيروس كورونا المستجد،موقع وزارة التعليم العالى والبحث العلمى،https://2u.pw/Ji6RF

(٢) حسن ابو الحمد ابراهيم،جهود الدولة المصرية فى مواجهة فيروس كورونا المستجد(COVID-19):دراسة فقهية قانونية،مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا،العدد(٣٧)،٢٠٢٢.

(٣) مروى السعيد السيد،اتجاهات النخبة نحو دور المتحدث الرسمى لوزارة الصحة والسكان فى إدارة أزمة كورونا –دراسة ميدانية،مجلة البحوث الإعلامية ،كلية الاعلام ،جامعة الازهر،العدد(٥٦)،الجزء(٣)، ٢٠٢١م.

عكس إلتزامها بسلامة العاملين وحرصها على إستمرارية العمل بكفاءة،كما قامت الوزارة بمنح تعويضات إضافية دائمة على سعر وقود الطيران للرحلات السياحية،حيث بلغ التعويض١٠ سنتات على الجالون الواحد،وذلك بهدف دعم قطاع السياحة وتعزيز تنافسيته،ما عكس إستراتيجية حكومية متكاملة للتوازن بين حماية الصحة العامة ودعم الإقتصاد خلال الأزمة(١).

ن- وزارة الزراعة:

دعت الحكومة للتوسع في زراعة المحاصيل الإستراتيجية،مثل القمح والأرز والذرة والخضروات والفاكهة لمواجهة تداعيات الأزمة،آخذين في الإعتبار مشكلة محدودية الموارد المائية وكفاءة إستخدامها،التي تؤثر على تحقيق الأمن الغذائي،فقامت بتحديد توجهات لزيادة مساحات الأراضى الزراعية للقمح،مع تعزيز دور مراكز البحوث الزراعية لإمكانيتها في تحقيق التوسع الرأسي في الزراعة في مدة زمنية قصيرة وبتكاليف أقل،وقدمت حزمة من التسهيلات لرفع معدلات التوريد لوزارة التموين بعد قياس فجوة في إنتاجية القمح تمثل(٦)ملايين طن،حيث أن إجمالي استهلاك القمح يمثل(١٥)مليون طن ومتوسط انتاجيته في الفترة الحالية تمثل(٩)ملايين طن(٢).

س- وزارة الخارجية:

ساهمت وزارة الخارجية بدور فعال في مواجهة الأزمة،من خلال إتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لعودة المواطنين العالقين بالخارج وتعزيز الهوية الوطنية،وذلك عبر تشكيل لجنة عليا بقرار من رئيس مجلس الوزراء رقم (٧٧٨) لسنة ٢٠٢٠،برئاسة ممثل عن وزارة الخارجية وعضوية ممثلين عن وزارات الهجرة،والصحة،والسياحة،والداخلية،والطيران المدني،وجهاز المخابرات العامة،لضمان تنسيق الجهود وإستجابة فعّالة وشاملة للأزمة(٣).

ع- وزارة النقل"قطاع الموانئ":

(١) وزير البترول: الحكومة بذلت جهودًا مكثفة لتوازن بين احتواء الوباء وأولويات التنمية،الهيئة العامة للإستعلامات،٢٠٢٠/١٢/٢٦،https://2u.pw/pCh24

(٢) بسنت جمال، تداعيات كورونا على قطاع الزراعة وسبل تعزيز الأمن الغذائي،المركز المصرى للفكر والدراسات الإستراتيجية،٢٠٢٠/٥/٣١،
https://ecss.com.eg/9406

(٣) احمد جمعه،الدبلوماسية المصرية ٢٠٢٠-تعامل ناجح فى أزمة المصريين العالقين بعد تفشى كورونا،موقع اليوم السابع،٢٠٢٠/١٢/٣٠،
https://2u.pw/xLn3b

وفرت الوزارة معدات الوقاية الشخصية،وطبقت الفحص الحراري على نقاط التفتيش،وجهزت العاملين بمستلزمات السلامة خلال تقديم خدمات الإرشاد والقطر،كما إستخدمت تقنيات إتصالات لاسلكية متقدمة لإدارة السفن،ونفذت حملات تطهير مستمرة للمرافق والوحدات البحرية،بما عكس دمج معايير الصحة المهنية ضمن إستراتيجيات التشغيل[١]،وفرضت تدابير صارمة على حركة السفن،شملت فحص الطواقم في مناطق الإنتظار،وتعقيم السفن والموانئ، ومنع تفريغ النفايات إلا بشروط صحية محددة،وتوفير الرعاية الطبية ووسائل النقل للحالات المشتبه بها،كما عززت مصر التنسيق بين سلطات الميناء ودولة العلم وشركات الملاحة وربابنة السفن لضمان إستجابة فعّالة وإستمرارية النقل البحري العالمي في ظل التحديات الصحية.

المبحث العاشر :خطة إعادة التشغيل وأثرها على الإقتصاد المصري:

إتخذت الحكومة المصرية قرارًا إستراتيجيًا بمواصلة تنفيذ المشاريع القومية الضخمة التي تساهم بشكل مباشر في تعزيز الأمن القومي المصري في ضوء تداعيات أزمة كورونا،ولم يقتصر ذلك على الحفاظ على إستمرارية المشاريع العملاقة فحسب،بل تضمن أيضًا إعادة هيكلة وتطوير مؤسسات الدولة لتكون أكثر قدرة على التكيف مع الأزمات الطارئة،جاءت قناعة صناع القرار في إطار إستراتيجية شاملة لضمان إستقرار الإقتصاد،من خلال تعديل الأطر التنظيمية بما يتناسب مع الظروف الإستثنائية التي فرضتها الأزمة،تلك الإجراءات كانت ضرورية لتعزيز قدرة الدولة على مواصلة النمو وتحقيق الأهداف التنموية رغم التحديات.

وقد ركزت الحكومة المصرية على دعم سلاسل الإنتاج المحلية في العديد من القطاعات التي تملك فيها مصر ميزة تنافسية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي،حيث تم تعزيز قدرات الصناعات المصرية مثل إنتاج الأجهزة المنزلية،المنتجات الكهربائية،الأدوية،والصناعات الغذائية،التي تعد من الركائز الأساسية للاقتصاد المصري،تلك الخطوة كانت ضرورية لضمان إستدامة الإنتاج المحلي وتقليل الإعتماد على الإستيراد،خاصة في القطاعات التي تأثرت بشدة جراء إنقطاع سلاسل الإمداد العالمية

(١) محمد عبد العال،(٩) إجراءات احترازية لمواجهة كورونا في الموانئ البحرية،جريدة لوسيل، ٢٠٢٠/٣/٢٠، https://www.lusailnews.net.

نتيجة الأزمة،كما ساهم ذلك في تحقيق الأمن الغذائي والصحي للمواطنين،مما أدى إلى تخفيف الضغوط الإقتصادية على الفئات الضعيفة في المجتمع(١).

تأتي إعادة التشغيل الاقتصادي بإعتبارها إحدى أولويات الحكومة المصرية في مرحلة ما بعد ذروة أزمة كورونا،فقد تمت إعادة فتح القطاعات الإقتصادية بشكل تدريجي،مع إتخاذ إجراءات إحترازية صارمة لضمان عدم تفشي الفيروس مجددًا،كما تم تنفيذ بعض القيود على الأنشطة غير الأساسية التي قد تشكل خطرًا على الصحة العامة،في خطوة نحو تحقيق توازن بين إعادة النشاط الاقتصادي والحد من انتشار الفيروس.

فقد كان أحد الأبعاد الأساسية لخطة الحكومة تحفيز الإنتاج المحلي في القطاعات الحيوية التي يمكن أن تساهم بشكل كبير في الإقتصاد الوطني على المدى الطويل،حيث حرصت الحكومة المصرية على دعم الصناعات التي تعتمد على الموارد المحلية،مثل إنتاج الأدوية والمواد الغذائية،في حين تم توفير حوافز لتشجيع الإستثمار المحلي في تلك القطاعات،كان التحفيز بمثابة حائط صد ضد الإنكماش الإقتصادي،الذي كان من الممكن أن يؤدي إلى تراجع كبير في الناتج المحلي الإجمالي،وقد ساعدت تلك السياسات في تعزيز إستقلالية مصر الإقتصادية عن سلاسل الإمداد الدولية،مما يجعلها أكثر قدرة على الصمود أمام الأزمات المستقبلية.

وقد أظهرت خطة إعادة التشغيل مدى قدرة الحكومة المصرية على التكيف السريع مع المتغيرات الطارئة والاستجابة للأزمات،وذلك عبر مواصلة تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى، ودعم القطاعات الإنتاجية المحلية،وإعادة فتح الإقتصاد بحذر،فقد إستطاع صناع القرار وضع الأسس لتعافي الإقتصاد المصري،على الرغم من تداعيات أزمة كورونا،فإن تلك الإستراتيجية ساهمت في تخفيف تداعيات الأزمة على المواطنين من خلال توفير فرص العمل ودعم القطاعات الإقتصادية الأساسية،مما يجعل مصر أكثر إستعدادًا لمواجهة أي تحديات مستقبلية بشكل أكثر إستدامة ومرونة.

الخلاصة:

(١) كوفيد- ١٩ إعادة تشغيل الاقتصاد رؤى وخبرات دولية،مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،العدد (١)،٢٠ مايو ٢٠٢٠.

إتسمت الإستراتيجية المصرية في إدارة الأزمة بالمرونة،حيث تمت إدارة المراحل المختلفة للأزمة بناءً على مراحل تطورالأزمة والوضع الصحي،**فعلى المستوى المحلى**،ركزت الحكومة على إحتواء الأزمة في **المرحلة الأولى**" فرضت الحكومة **إجراءات صارمة**،منذ اللحظة الأولى لتفشى الفيروس في الصين،وفى **المرحلة الثانية** وجه صناع القرار ب**تعزيز النظام الصحى**،مع التركيز على الفئات الأكثر عرضة للخطر، وإطلاق حملات توعية لزيادة قبول اللقاح بين المواطنين،بينما كانت **المرحلة الثالثة**"**إعادة التشغيل الحذر**"فبدأت الحكومة في تخفيف القيود تدريجيًا مع تحسن الوضع الصحي،لإعادة الحياة الإقتصادية إلى مسارها الطبيعي،مع إستمرار تطبيق الإجراءات الوقائية،فقد ساعدت تلك الإستراتيجية في الحفاظ على إستقرار الأمن القومي المصري من خلال تحقيق توازن بين الصحة العامة والإستقرار الإقتصادي.

وإتخذت الحكومة المصرية عدة إجراءات دبلوماسية لمواجهة أزمة كورونا،**فعلى المستوى الدولى** تعاونت مصر مع منظمة الصحة العالمية والأمم المتحدة في تبادل المعلومات والمشاركة في المبادرات العالمية لتوزيع اللقاحات،كما أبرمت إتفاقيات مع دول كبرى مثل الصين وروسيا لتأمين اللقاحات والمعدات الطبية،وإستفادت من الدعم المالي والإنساني من دول ومنظمات دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فى مواجهة الأزمة،أماعلى المستوى الإقليمي، قدمت مصر مساعدات طبية لدول عربية وإفريقية،وعززت تضامنها مع الإتحاد الإفريقي في توزيع اللقاحات،كما لعبت مصر دورًا محوريًا في التنسيق العربي وتوفير الدعم اللوجستي للدول المتضررة،مما عزز مكانتها كداعم رئيسي في إدارة الأزمات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

نتائج البحث:

تتمثل نتائج البحث في تأكيد فعالية السياسات الحكومية المصرية في إدارة أزمة كورونا من خلال التحليل العميق لكيفية مواجهة الأزمة على مستويات متعددة،بداية من فهم العلاقات بين الأمن القومي والصحة العامة،مرورًا بتداعيات الأزمة على مجالات الأمن القومى،وصولاً إلى صناعة القرار فى إدارة الأزمة،فقد أوضح البحث أن أزمة كورونا أحدثت تحولًا في أولويات الدولة من حيث حماية الأمن الصحي،وضمان الإستقرار السياسى والإقتصادي،مما

جعل صانع القرار يسعى إلى التنسيق بين القطاعات المختلفة لتعزيز فاعلية الإستجابة وفق مراحل الأزمة المختلفة.

وفيما يتعلق بالتداعيات الطويلة المدى للأزمة،خلص البحث إلى أن أزمة كورونا تركت آثارًا عميقة وطويلة الأمد على المجتمع المصري،حيث زادت الأزمات الإقتصادية من معدل الفقر والبطالة،وفرضت تحديات على الطبقات الإجتماعية الأكثر هشاشة،مثل العمالة غير المنتظمة والفئات الضعيفة،كما أبرزت الأزمة التأثيرات النفسية على المواطنين،حيث كان للحجر الصحي والإغلاق دور في زيادة مستويات القلق والإكتئاب،ومع ذلك كانت السياسات الحكومية قادرة على التخفيف من بعض تلك الآثار عبر الدعم الإجتماعي المباشر،وتوفير مساعدات مالية للمجتمعات المتضررة.

وفيما يخص صناعة القرار المصري،أظهر البحث أن الحكومة المصرية كانت سريعة في إتخاذ قرارات حاسمة،وإن كانت بعض السياسات قد تعرضت للانتقاد بسبب تأخر تنفيذها أو نقص التنسيق بين الجهات المعنية فى بداية الأزمة،ومع ذلك،شكلت إستجابة الحكومة نموذجًا جيدًا من حيث المرونة في إدارة الأزمة،وذلك بتوزيع المهام بين اللجان المتخصصة ومؤسسات الدولة،كما إستطاعت الحكومة من خلال تحركاتها الإستباقية،أن توفر موارد طبية وأن تبني آليات إستجابة سريعة لتقليل الخسائر.

وأما عن التقييم النقدي للسياسات الحكومية،خلص البحث إلى أن فعالية إستجابة الحكومة كانت عالية بشكل عام،ولكنها كانت بحاجة إلى تعزيز التنسيق بين الجهات التنفيذية المختلفة على كافة مستوياتها،كما أن التحديات التي واجهتها الحكومة تتطلب تعديلات هيكلية وتنظيمية،مثل تحسين آليات صنع القرار،وإدارة الأزمات،والتأكيد على دور التكنولوجيا الرقمية في تحسين الإدارة المستقبلية للأزمات.

أما في ما يتعلق بالإجراءات الإقتصادية،فقد كان لخطة إعادة التشغيل دور كبير في تحفيز القطاعات المتضررة،ما ساهم في إستعادة الإستقرار النسبى للاقتصاد المصري على المدى المتوسط،ولا يزال من الضروري إستمرار الإستثمار في البنية التحتية وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات المستقبلية بفعالية أكبر.

توصيات البحث:

١- **إنشاء مركز/هيئة قومية لإدارة الأزمات والكوارث تحت إشراف رئاسي:**

بهدف دعم قرار القيادة السياسية فى كافة المجالات وفق تخطيط إستراتيجي متكامل،من خلال مركز لتنسيق أعمال الدولة لمواجهة الأزمات والكوارث.

٢- **إنشاء صندوق تمويل قومى لمجابهة التداعيات الناتجة عن الأزمات والكوارث:**

بهدف توفير الدعم المادي اللازم لمواجهة كافة تداعيات الأزمات والكوارث على كافة مستوياتها(الفردي والمجتمعي والمؤسسي–الأسر الأولى بالرعاية–الفئات الضعيفة).

٣- **إعادة هيكلة وتأهيل الجهاز الإداري للدولة:**

بهدف مواكبة التغييرات فى بيئة الأعمال المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات والإتصال،فى إطار تطبيق سياسات الحد من مخاطر الازمات والكوارث.

٤- **دعم سياسة التحول نحو المدن الذكية:**

بهدف تهيئة المدن القائمة لمواجهة الأزمات المحتملة،مع التركيز على تعزيز البنية التحتية القادرة على الصمود ودعم نظم الإنذار المبكر للحد من مخاطر الأزمات والكوارث.

٥- **إعادة صياغة الإستراتيجية القومية للأمن الصحى:**

بهدف تعزيز إلتزام القيادة السياسية بالدور الحيوي للأمن الصحي في التنمية الوطنية،من خلال تبني سياسات صحية فعالة،وتوجيه الدعم السياسي والموارد اللازمة لتحقيق أهداف الأمن الصحي.

٦- **إستراتيجية الأمن الغذائى:**إرساء سياسة الإكتفاء الذاتي وتعزيز المخزون الإستراتيجي على كافة المستويات،مع دعم السوق المحلي،وإعادة تعريف أولويات الإنتاج والاستهلاك.

بهدف تحقيق الإستدامة في الإنتاج الغذائي المحلي،وتقليل الإعتماد على الإستيراد،من خلال تحسين كفاءة القطاع الزراعي،وزيادة الإنتاجية،وتعزيز الأمن الغذائي من خلال تنويع مصادر الغذاء،وتطوير نظم توزيع فعّالة لضمان وصول الغذاء إلى جميع الفئات،مع الإهتمام بمبادئ العدالة والتوزيع المتوازن على المستوى الوطني.

٧- **دعم منظومة الحماية الإجتماعية:**

بهدف تعزيز منظومة الحماية الإجتماعية لمواجهة الأزمات،من خلال زيادة التعويضات لمواجهة تداعيات الأزمات،دعم دور الرائدات الريفيات في التوعية الصحية،وتطوير مراكز الإغاثة وتشجيع العمل التطوعي،وإعادة تنظيم قانون العمل لحماية العمالة غير المنتظمة، وتطوير نظم الترصد الصحي والبحوث لمتابعة الأمراض،وشملت الجهود تعزيز المبادرات الحكومية لصالح الفئات الضعيفة،وتوسيع شبكات الأمان الإجتماعي،وتحديث آليات توزيع الموارد بإستخدام تقنيات المعلومات الجغرافية،فضلاًعن مراجعة السياسات الإجتماعية لضمان إستجابة فعالة للأزمات المستقبلية.

المصادر والمراجع:

الوثائق والتقارير:

(١) الاثار الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا المستجد على الوطن العربى،الامانة العامة لاتحاد الغرف العربية،أبريل ٢٠٢٠.

(٢) الأزمات فى نقاط :من الحظر إلى التعايش،فيروس كورونا المستجد،نشرة صادرة عن مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصرى،السنة(١)،العدد(٢)،مايو ٢٠٢٠.

(٣) الاستجابة لأزمة فيروس كورونا(كوفيد-١٩)فى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،صادر عن صندوق النقد الدولى،٢٠٢٠..

(٤) اصدارات مركز الأهرام للدراسات،الآثار السياسية لجائحة كورونا على الأمن القومي المصري وأوضاعها الإقليمية،٢٠٢١.

(٥) تقديرات مصرية،أزمة ليبيا ..تهديد إقليمى متصاعد،المركز المصرى للفكر والدراسات الإستراتيجية،العدد(٦)،٢٠٢٠.

(٦) تقرير عن جائحة فيروس كورونا في مصر ٢٠٢٠،كلية الدفاع الوطنى،أكاديمية ناصر العسكرية العليا،٢٠٢١.

(٧) قانون رقم(١٥٢)لسنة٢٠٢١،بشأن إجراءات مواجهة الأوبئة والجوائح الصحية محدثاً حتى عام ٢٠٢٣،بتشكيل"اللجنة العليا لإدارة أزمة الأوبئة والجوائح الصحية".

(٨) القانون رقم(١٦٥)لسنة٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم(٥٥)لسنة١٩٦٨ بشأن منظمات الدفاع الشعبى،مادة(٥)،مكرر(أ)دور المستشار العسكرى ممثلاً لوزارة الدفاع.

(٩) قرار الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم(١١٩) لسنة٢٠٠٩ بشأن إستحداث وظيفة مدير إدارة الأزمات بدواوين عموم المحافظات،كما صدر قرار الجهاز رقم(١٨٧)لسنة٢٠١٨ باستحداث وظائف بمجموعة الوظائف التخصصية بتشكيل مركزإدارة الأزمات،كما صدر قرار الجهاز رقم(٨٦)لسنة٢٠١٩ باستحداث تقسيم تنظيمى للإدارة الإستراتيجية بوحدات الجهاز الإداريللدولة،يكون التقسيم التنظيمى الفرعى لإدارة الأزمات والكوارث والحد من المخاطر جزءًا منه.

(١٠) قرار رئيس مجلس الوزراء رقم(٣١٨٥)لسنة٢٠١٦ بتشكيل لجنة قومية لإدارة الأزمات والكوارث والحد من المخاطر بمجلس الوزراء،كما صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم(٩٠٥) لسنة٢٠٢٤ بتاريخ ٢٠٢٤/٣/١٨ بإعادة تشكيل اللجنة القومية.

(١١) كوفيد- ١٩ إعادة تشغيل الاقتصاد رؤى وخبرات دولية،مجلس الوزراء،مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،العدد (١)،٢٠ مايو ٢٠٢٠.

(١٢) الوليد احمد طلحة،التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية،صندوق النقد العربى،٢٠٢٠.

الكتب:

(١) جواد العاني ،العملية الادارية وتكنولوجيا المعلومات،اثراء للنشر والتوزيع، ط١،عمان،الأردن ،٢٠٠٨م.

الرسائل العلمية:

(١) خالد إسماعيل سرحان،دور المعلومات فى عملية صنع القرار السياسى الخارجى فى الولايات المتحدة الأمريكية،رسالة ماجيستير غير منشورة،كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد،بغداد، العراق،٢٠١٠م.

(٢) درعان بن مبارك ماجد الدوسرى،رؤية مستقبلية لإدارة الأزمات والكوارث فى المملكة العربية السعودية فى ظل المتغيرات المعاصرة،رسالة دكتوراه الفلسفة فى الإستراتيجية القومية،كلية الدفاع الوطنى،أكاديمية ناصر العسكرية العليا،٢٠١٩.

(٣) سعد بن عليوي الهذلي،مهارات القائد الأمني في إتخاذ القرار في الظروف الطارئة،دراسة ماجستير،أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية،السعودية،٢٠٠٢م.

(٤) سعد عبيد علوان السعيدى،أثر المصلحة الإقتصادية فى إتخاذ القرار السياسى الخارجى"دراسة نماذج مختارة"،رسالة ماجيستير غير منشورة،كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين، بغداد،العراق،٢٠٠٢م.

(٥) سلام على أحمد المشهدانى،صنع القرار السياسى فى الولايات المتحدة الأمريكية،رسالة ماجيستير غير منشورة،كلية القانون والسياسة،الأكاديمية العربية المفتوحة،الدنمارك،٢٠١٣.

(٦) السيد أبو جبل فكرى،الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كورونا على الأسرة:دراسة ميدانية فى محافظة سوهاج،رسالة ماجيستير،كلية الاداب جامعة سوهاج،٢٠٢٣.

(٧) عبد الله بن فضل على الشهرى،نحو إستراتيجية وطنية لمواجهة الأزمات فى المملكة العربية السعودية،رسالة دكتوراه الفلسفة فى الإستراتيجية الوطنية، كلية الدفاع الوطنى،أكاديمية ناصر العسكرية العليا،٢٠١٢.

(٨) هيثم محمد شوقى،إستراتيجية مقترحة لصنع واتخاذ القرار باستخدام تكنولوجيا المعلومات لتحقيق متطلبات الأمن القومي المصري منذ عام ٢٠١٤،رسالة ماجستير العلوم السياسية والاستراتيجية،كلية الدفاع الوطنى،أكاديمية ناصر العسكرية العليا،٢٠٢٢.

الصحف والدوريات:

(١) إبراهيم اسعيدى،مراجعات فيروس كورونا للعلاقات المدنية -العسكرية،المركز العربى للأبحاث ودراسات السياسات،سلسلة:تحليل سياسات، ٢٠٢٠/٤/١٣م.

(٢) احسان محمد احمد،اليات عمل منظمات المجتمع المدنى فى مواجهة جائحة كورونا،مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية،مجلد(٨)،العدد(١)،يناير٢٠٢٢.

(٣) احمد عمران محمود،دور الصحف الالكترونية فى توعية الجمهور بالمخاطر المجتمعية لجائحة كورونا-دراسة ميدانية،مجلة البحوث الإعلامية،جامعة الأزهر،العدد(٥٥)،٢٠٢٠.

(٤) أحمد فاروق غنيم،أثر جائحة كوفيد- ١٩على تجارة مصر الخارجية ومستتبعاتها الاقتصادية،مجلة آفاق اقتصادية،مركز معلومات مجلس الوزراء،مصر،العدد(١)، ٢٠٢٠.

(٥) أسماء رفعت،كيف أثّرت أزمة كورونا على ميزان المدفوعات المصرى؟،المركز المصرى للفكر والدراسات والإستراتيجية،نشر بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٧.

(٦) أسماء رفعت،مؤشر إيجابى:تحسن الميزان التجارى المصرى رغم جائحة كورونا،المركز المصرى للفكر والدراسات الإستراتيجية،٢٠٢٠/٩/٢٠.

(٧) أسماء سلامى،الإعلام والإتصال كفاعل إستراتيجى فى إرساء مبادئ الحوكمة البينية فى ظل المخاطروالأزمات الراهنة:الواقع والمأمول، المجلة العربية فى العلوم الإنسانية والإجتماعية،العدد(٢٥)،جامعة قسطنطينية،الجزائر٢٠١٦.

(٨) الاقتصاد المصرى فى ظل المتغيرات الدولية والاقليمية،المنتدى الاستراتيجى للسياسات العامة ودراسات التنمية،٢٠٢٣/١٢/٢٨.

(٩) أمينة سعيدعبد الفتاح الصياد،الشراكة بين الدولة والمجتمع المدنى وتحقيق الأمن الإجتماعى"جائحة كورونا أنموذجاً"،مجلة كلية الآداب جامعة الفيوم،المجلد(١٥)،العدد(١)،٢٠٢٣.

(١٠) آية عصام الدين محمد مبارك،تأثير الأزمات الدولية فى إعادة هيكلة النظام الدولى"دراسة حالة أزمة كورونا"،مجلة البحوث المالية والتجارية،كلية التجارة،جامعة بورسعيد،المجلد (٢٢)،العدد(١)، ٢٠٢١م.

(١١) باسم محمود أبو العلا هريدى،أثر إنتشار الأوبئة العالمية على صناعة السياحة فى مصر بالتطبيق على فيروس كورونا المستجد(كوفيد-١٩)،المجلة العلمية لكلية السياحة والفنادق،العدد(١٧)،الاصدار(١)، ٢٠٢٠.

(١٢) بسنت جمال،تداعيات كورونا على قطاع الزراعة وسبل تعزيز الأمن الغذائي،المركز المصرى للفكر والدراسات الإستراتيجية،٢٠٢٠/٥/٣١.

(١٣) بهاء الدين الحريشى،مجالات الأمن القومى خلال المرحلة الراهنة،مجلة السياسة الدولية،العدد(٢١٤)،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،القاهرة،٢٠١٨.

(١٤) حسن ابو الحمد ابراهيم،جهود الدولة المصرية فى مواجهة فيروس كورونا المستجد(COVID-19):دراسة فقهية قانونية،مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا،العدد(٣٧)،٢٠٢٢.

(١٥) حنان محمد عاطف كشك،مشيرة محمد حسن العشرى،تداعيات جائحة كورونا على العدالة الاجتماعية داخل المجتمع المصرى،مجلة الاداب والعلوم الانسانية

(١٦) داليا رشدى،التعافى النفسى:أساليب إحتواء التأثيرات السيكولوجية لجائحة كورونا فى العالم، دراسات خاصة،مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،العدد(٨)، ،الإمارات،٢٠٢٠.

(١٧) رغدة البهي،التجربة المصرية في مواجهة كورونا بين سياسات الداخل ومساعدات الخارج،المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية،٢٠٢١/٨/١٢.

(١٨) زمن ماجد عودة،مخاطر كورونا على الإقتصاد العالمى فى القرن الحادى والعشرين،فى:أزمة جائحة كورونا والنظام العالمى،العربى للنشر والتوزيع،القاهرة،مصر،٢٠٢١.

(١٩) سامية العايب،تداعيات فيروس كورونا المستجد على سوق العمل"التجارة الالكترونية نموذجاً"،مجلة قانون العمل والتشغيل،مجلد(٥)،ع(٤)،٢٠٢٠.

(٢٠) سلوى محمد مرسى،وزينب محمد الصادى،تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على القطاع السياحى المصرى،الإصدار رقم (١٠)،المعهد القومى للتخطيط،مصر،مايو ٢٠٢٠.

(٢١) سماح عبد المنعم فهمى،الآثار الحالية والمحتملة لفيروس كورونا على معدلات البطالة فى مصر،مجلة مصر المعاصرة،العدد(٥٤٨)،أكتوبر٢٠٢٢.

(٢٢) عبد الله فيصل علام،سياسات الصحة العامة فى مصر والاستجابة للطوارئ الصحية فى ظل جائحة كوفيد١٩،المجلة المصرية للتنمية والتخطيط،المجلد(٣٠)،العدد(٤)،٢٠٢٢.

(٢٣) عبده موسى،مواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد(كوفيد-١٩)فى مصر:التداعيات والسياسات،العدد(٢)،المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات،قطر،٢٠٢١.

(٢٤) عزة الفندري،محمد ماجد خشبة،فجوات وتحديات النظام الصحي في مصر وسياسات مقترحة لتعزيز الأمن الصحي في ضوء خبرات جائحة كورونا،المجلة المصرية للتنمية والتخطيط،معهد التخطيط القومى،مج٢٨،ع١، يونيو٢٠٢٠.

(٢٥) عزت حسن يوسف محمد وآخرون،واقع إدارة أزمة كورونا بجامعة الأزهر من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس،دراسة ميدانية،مجلة التربية،جامعة الأزهر،العدد(١٩٥)، الجزء(٥)،يوليو٢٠٢٠.

(٢٦) عزت سعد،أزمة وباء فيروس كورونا المستجد وتداعياته المحلية والإقليمية والدولية،المجلس المصرى للشئون الخارجية،أكتوبر٢٠٢٠.

(٢٧) علا فاروق صلاح عزام،ما بعد كورونا:النظام الصحى وقانون التأمين الصحى الشامل-دراسة مقارنة،مجلة البحوث القانونية والاقتصادية،المجلد(٣٥)،العدد(٢)،يوليو٢٠٢٣.

(٢٨) على عمر على الورفلى،أزمة سد النهضة بين مصر وإثيوبيا(٢٠١١-٢٠٢٢)،مجلة جامعة بنى وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية،جامعة بنى وليد،ليبيا،العدد(٣٠)،ديسمبر٢٠٢٣.

(٢٩) غادة عبد العال،نسمة عبد العزيز،المعوقات التى تواجه الأطقم الطبية عن التعامل مع مرضى فيروس كورونا المستجد،دراسة مطبقة على مستشفى العزل فى ملوى محافظة المنيا،مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية،العدد(٥٦)،كلية الخدمة الإجتماعية،جامعة حلوان،مصر،٢٠٢١.

(٣٠) فاطمة الزهراء سالم محمود،التباعد الاجتماعى وآثاره التربوية فى زمن كوفيد ١٩ المستجد،المجلة التربوية،كلية التربية جامعة سوهاج،العدد(٧٥)،مصر،٢٠٢٠.

(٣١) كنزى سيرج،الاستثمار الأجنبى المباشر فى ظل كورونا،المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية،٢٠٢١/٤/١٢.

(٣٢) ماجد أبو النجا الشرقاوى،التقييم الإقتصادى لجائحة كورونا-دراسة حالة الاقتصاد المصرى،مجلةحقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية،العدد(٥)،٢٠٢٢.

(٣٣) ماجدة شاهين،الاقتصاد المصري وأزمة فيروس كورونا المستجد(كوفيد ١٩)،المجلس المصري للشئون الخارجية،٢٠٢٠.

(٣٤) مجدي عبد الهادي،الاقتصاد المصري وتحديات وباء كورونا،مركز الجزيرة للدراسات،٢٠٢٠/٤/٧.

(٣٥) محمد اسلام تلى،حليمة السعدية قريشى،أثر جائحة كورونا على السياحة العربية البينية،مجلة أفاق للبحوث والدراسات،المجاد(٣)،العدد(٢) ،٢٠٢٠.

(٣٦) محمد شادى،تأثير كورونا على الاقتصادين العالمى والمصرى واستراتيجيات المواجهة،المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية،٢٠٢٠/٣/١٣.

(٣٧) مروة فتحى البغدادى،التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-١٩ على الاقتصاد المصرى وآليات مواجهتها،مجلة البحوث القانونية والاقتصادية،المجلد(١٣)،العدد(٨٥)،٢٠٢٣.

(٣٨) مروى السعيد السيد،اتجاهات النخبة نحو دور المتحدث الرسمى لوزارة الصحة والسكان فى إدارة أزمة كورونا،مجلة البحوث الإعلامية ،كلية الاعلام ،جامعة الازهر،العدد(٥٦)،الجزء(٣)، ٢٠٢١م.

(٣٩) مريم شوقىعبد الرحمن تره،أميرة أحمد ربيع،أزمة جائحة كوفيد١٩ والتوصع فى التعليم الإلكترونى فى مصر،المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث،المجلد(٤)،العدد(٤٨)،٢٠٢٠.

(٤٠) منصور على منصور شطا،دراسة تحليلية لدور الحزم التحفيزية لاحتواء تداعيات أزمة كورونا،على تدفقات النقد الأجنبي في مصر"دراسة مقارنة"،مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية،مصر،٢٠٢١.

(٤١) منصور على منصور شطا،دراسة مقارنة لتحليل بيئة الاستثمار فى مصر وفقاً للمؤشرات الدولية لجاذبية الاستثمار الأجنبى، مجلة الدراسات القانونية والإحصائية،٢٠٢٣.

(٤٢) هايدى عيسى حسن،تبعات جائحة كورونا فى ضوء القانون الدولى الخاص،دراسة تحليلية،مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية،جامعة مدينة السادات،مصر، ٢٠٢٠

(٤٣) هبه محمود الباز،الشمول المالى كمدخل للتعامل مع تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد،الإصدار(١٨)،معهد التخطيط القومى،القاهرة،مصر،يونيو ٢٠٢٠.

(٤٤) وباء فيروس كورونا المستجد:نماذج من إستجابات الدول للوباء وتداعياته على الإقتصاد العالمى،المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة،قطر،أبريل٢٠٢٠.

(٤٥) ونام السيد عثمان،أثر متغيرات النظام الدولى على الأمن الإقليمى العربى،دراسة تأصيلية لدور الأيكولوجية السياسية،مجلة كلية السياسة والإقتصاد،العدد(٩)،كلية التجارة،جامعة بورسعيد، ٢٠٢١.

(٤٦) الياس حفيظ،نعجة عبد الرحمان،دور التكنولوجيات المالية فى تعزيز الشمول المالى، قراءة فى المؤشرات الجزئية لدول شمال إفريقيا ،مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، المجلد(٢)،العدد(٧)،٢٠٢١.

(٤٧) ياسمين مدحت محمد،المنظور الأمنى الوبائى(مفهومه،أبعاده،مؤشراته)،المجموعة العربية للتدريب والنشر،ط١،القاهرة،مصر،٢٠٢١م.

الأبحاث المنشورة:

(١) احمد وهبان،أسامة العادلى،التأثير السياسى لجائحة كورونا بين الواقع والتنظير،كلية الدراسات االقتصادية والعلوم السياسية،جامعة الإسكندرية،٢٠٢٢.

(٢) بندر بن فهيد ال فهيد،عبد الوهاب تفاحة،تأثير انتشار وباء كور ونا على الاقتصاد والسياحة والسفر،دراسة تحليلية مشتركة بين المنظمة العربية للسياحة والاتحاد العربى للنقل الجوى،صادرة عن المنظمة العربية للسياحة والاتحاد العربى للنقل الجوى،نشر بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣.

(٣) تيسير الروادى،أثر الأوبئة فى الاقتصاد:دراسة مقارنة،المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات،نشرت بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٢٧م.

(٤) دينا محمد صفوت عبد الحفيظ،الإنعكاسات الإجتماعية لجائحة كورونا على الأسرة المصرية"دراسة ميدانية"،المجلة العلمية لكلية الآداب،جامعة أسيوط ،العدد(٨٥)،مصر،٢٠٢٣م.

(٥) سالى محمد فريد،التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الإقتصاد المصرى،الإصدار رقم (١٧)،معهد التخطيط القومى، القاهرة،مصر، ٢٠٢٠.

(٦) شيرين جابر،عالم ما بعد"الكورونا"،فى تداعيات الجائحة،رؤى تحليلية ونقدية لتداعيات جائحة كورونا،مكتبة الاسكندرية،٢٠٢٠.

(٧) على محمد الخورى،مستقبل الاقتصاد العربى تحت وطأة الأزمات المركبة:دراسة موجزة حول آثار أزمة وباء كورونا على الدول العربية وتوصيات عامة لمتخذى القرار وراسمى السياسات،مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

(٨) فيصل بن يحيى عطيه حكمى،دور علم المستقبليات فى إدارة الأزمات والكوارث،بحث زمالة كلية الدفاع الوطنى،أكاديمية ناصر العسكرية العليا،٢٠١٦.

(٩) كمال محمد الشاعر،التداعيات الإقتصادية لجائحة كورونا على النظام السياسى العربى،المؤتمر الدولى الإفتراضى أيام ١٥-٢٠٢١/٥/١٦،المركز العربى الديمقراطى للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية،برلين،ألمانيا، ٢٠٢١.

(١٠) ماجدة شاهين،الاقتصاد المصري وأزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد١٩)،أزمة وباء فيروس كورونا المستجد وتداعياته المحلية والإقليمية والدولية،المجلس المصري للشئون الخارجية، ٢٠٢٠.

(١١) محرم صالح الحداد،محمد إبراهيم محمد،أثر جائحة كورونا على منظومة شبكان الأمان الإجتماعى بمصر،سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملةلأزمة كورونا على الإقتصاد المصرى،الإصدار رقم(٦)،معهد التخطيط القومى،القاهرة،مصر،مايو ٢٠٢٠.

(١٢) مروة عبد العزيز أبو سحلي،إستراتيجية مقترحة لتطوير القطاع الصحي في مصر،بحث إجازة زمالة كليـة الدفاع الوطني،القاهرة،مصر،٢٠٢٢.

(١٣) علاء حسين مطلق التميمى،الآثار القانونية لفيروس كورونا بين الواقع والمأمول -دراسة تحليلية،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، ٢٠٢٠.

(١٤) نجوى عبد الله سمك وآخرون،تحليل فيروس كورونا المستجد على الإقتصاد المصرى والسياسات المقترحة للتعامل مع تداعياته،دراسة مقدمة من قسم الإقتصاد،كلية الإقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة، ٢٠٢٠م.

المواقع الإلكترونية:

(١) الآثار السياسية لجائحة كورونا على الأمن القومي المصري،مجلة الاصلاح والنهضة،٢٠٢١/٥/٢٣،https://2u.pw/lUI0B

(٢) احمد جمعه،الدبلوماسية المصرية ٢٠٢٠-تعامل ناجح فى أزمة المصريين العالقين بعد تفشى كورونا،موقع اليوم السابع،٢٠٢٠/١٢/٣٠، https://2u.pw/xLn3

(٣) البنك المركزي المصري،بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا،والسياسات المتخذة في هذا الصدد،https://www.cbe.org.eg

(٤) جهود الدولة في دعم العمالة غير المنتظمة في ظل مجابهة فيروس كورونا، الهيئة العامة للإستعلامات،٢٠٢٠/٧/١٢،https://2u.pw/oDGt0

(٥) خالد البلولة إزيرق،كورونا..يزيد معاناة الاقتصاد السودانى"المتردى"،جريدة الشرق الأوسط،٢٠٢٠/٣/٣٠،https://2u.pw/bht9r

(٦) دور الوزارة والجامعات في مواجهة أزمة انتشار فيروس كورونا المستجد،موقع وزارة التعليم العالى والبحث العلمى،https://2u.pw/Ji6RF

(٧) الرعاية والحماية الاجتماعية ومواجهة كورونا..جهود وخدمات للتضامن في ٢٠٢٠،الهيئة الوطنية للإعلام،٢٠٢١/١٢/٢٩،https://2u.pw/EBH5Z

(٨) علاء غنام،أحمد عزب،الدور المجتمعي المأمول لمواجهة أزمة كورونا،موقع المبادرة المصرية للحقوق الشخصية،العدد(٦٩)،مصر،٢٠٢٠/٥/٥: https://2u.pw/Mz7dSfIg

(٩) فيروس كورونا:اكتشاف أول حالة لمصاب بالفيروس في مصر والتي تعود لشخص أجنبي،بي بي سي عربي،٢٠٢٠/٢/١٤، https://bbc.in/3rxpvdy

(١٠) القوات المسلحة تعاون أجهزة الدولة لتنفيذ كافة الإجراءات الوقائية والإحترازية لمجابهة فيروس كورونا،موقع وزارة الدفاع،٢٠٢٠/٣/١٧، https://2u.pw/dxa7Z

(١١) محمد عبد العال،(٩) إجراءات احترازية لمواجهة كورونا في الموانئ البحرية،جريدة لوسيل،٢٠٢٠/٣/٢٠،https://www.lusailnews.net.

(١٢) المشكلات والتحديات التي تواجه قطاع السياحة في مصر،مركز المعلومات،مجلس الوزراء، ٢٠٢١/٩/١٢،https://www.idsc.gov.eg/News

(١٣) مصر تبحث مع "الفاو"معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لفيروس كورونا،موقع اليوم السابع،٢٠٢٠/٤/٢٧، https://2u.pw/Z1BziMYl

(١٤) وزير البترول:الحكومة بذلت جهودًا مكثفة لتوازن بين احتواء الوباء وأولويات التنمية،الهيئة العامة للإستعلامات،٢٠٢٠/١٢/٢٦، https://2u.pw/pCh24

(١٥) وزير التنمية المحلية يطالب المحافظات بتطبيق قرارات اللجنة العليا لأزمة كورونا بمنتهي الحزم للحفاظ علي صحة المواطنين،الهيئة العامة للاستعلامات،٢٠٢٠/١٢/٢٨، https://2u.pw/uWfxP .

(١٦) وزير الصحة أمام قمة الحكومات العالمية:مصر تمكنت بنجاح من إدارة أزمة كورونا،الهيئة العامة للاستعلامات،٢٠٢٣/٢/١٤،https://2u.pw/EcvhaJOi